



الأمم المتحدة



الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/37/PV.16

8 October 1982

ARABIC

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرنى مؤقت للجلسة السادسة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الاثنين ، ٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢ ، الساعة ١٥/٠٠

(هنغاريا)	السيد هولاي	: الرئيس
(تركيا)	السيد توركمان (نائب الرئيس)	: ثم
(مالي)	السيد تراورى (نائب الرئيس)	: ثم

— تعيينات لملء الشواغر في هيئات فرعية وتعيينات أخرى [١٧] :

(١) تعيين عضو في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية : تقرير للجنة
الخامسة (الجزء الأول)

٠٠/٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات
الطاقة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة
من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, 866 United Nations Plaza
من المحضر .

82-63091/A

- خطاب صاحب السعادة السيد كريستينو سريش بيوكو ، نائب رئيس الجمهورية ووزير الصحة في غينيا الاستوائية .
- المناقشة العامة [٩] (تابع)
- ألقى بيانات كل من :

السيد ساندرا ويس (بوليفيا)
 السيد يعقوب خان (باكستان)
 الشيخ الحاجيلان (المملكة العربية السعودية)
 السيد العلوى عبد الله (عمان)
 السيد جوج (أنغولا)
 السيد فرح (جيبوتي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥البند ١٧ من جدول الأعمالتعيينات لملء الشواغر في هيئات فرعية وتعيينات أخرى [١٧] :(أ) تعيين عضو في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية : تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الأول) (A/37/511)الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في الفقرة ٤ من تقرير اللجنة

الخامسة الوارد في الوثيقة A/37/511 ، توصي اللجنة بتعيين السيد انريك فرير فييرا من الارحنتين لملء المكان الشاغر للفترة المتبقية من مدة تعيين السيد غارسيا دل سولار .
فهل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة ترغب في أن تعتمد هذه التوصية ؟
وقد تقرر ذلك .

خطاب صاحب السعادة السيد كريستينو سريش بيوكو ، نائب رئيس الجمهورية
وزير الصحة في غينيا الاستوائية

اصطحب السيد كريستينو سريش بيوكو ، نائب رئيس الجمهورية ووزير الصحة بغينيا
الاستوائية ، الى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انه لمن دواعي سروري العظيم أن

أرحب بنائب رئيس الجمهورية ووزير الصحة في غينيا الاستوائية صاحب السعادة السيد كريستينو سريش بيوكو . وأدعوه لأن يدلي ببيانه أمام الجمعية العامة .

السيد سريش بيوكو (غينيا الاستوائية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

انه لشرف عظيم لي أن أعتنم هذه الفرصة كي أخطب هذه الجمعية الموقرة باسم شعب غينيا الاستوائية ورئيسها صاحب السعادة الكولونيل اويانغ نفوما موسوفو ، الذي أمثله هنا ، وأن أعرب للأسرة الكبيرة للمجتمع الدولي عن تضامن بلادى ، جمهورية غينيا الاستوائية ، وتحياتها الأخوية .

(السيد سريش بيوكو ،
غينيا الاستوائية)

يسرني بصفة خاصة أن أعرب باسمي شخصيا باسم وفد بلادى الذى أشرف برياسته عن تهانينا القلبية للسيد ايمرى هولاي على انتخابه الحكيم لرئاسة هذه الجمعية الموقرة لادارة وتوجيه وخدمة مناقشاتنا التي سوف نجريها خلال هذه الأيام ، والتي سنحاول من خلالها ايجاد حلول للمشاكل الكثيرة التي تسعالمنا والتي تهدد استمرار السلم والتعايش السلمي فيما بين الشعوب . وتحدونا آمل كبار في أنكم ستقومون باداء مهام منصبكم في حصافة والمهارة الدبلوماسية التي تتحلون بها دائما والتي حظيتم بسببها بالاحترام والتقدير منا جميعا .

وأود في نفس الوقت أن أتوجه لسلفكم السيد عصمت كتاني باعترافنا بالعمل الفعال الذى قام به خلال الدورة المنصرمة .

ونود أن نتقدم بتهنئة خاصة للسيد خافيير بيريز دى كوبيار الأمين العام للمنظمة على انتخابه للقيام بهذه المسؤولية الرفيعة ألا وهي ضمان ادارة العمل السياسي لهذا المجتمع الدولي العظيم . اننا لعلى ثقة من أن مواهبه الدبلوماسية ومعرفته الكبيرة لأنظمة الأمم المتحدة ستمكنه من القيام بهذا العمل الصعب ، الذى كلف به ، بكفاءة وفعالية .

يسرني أن أعرب باسم وفد بلادى عن تقديرنا وامتناننا لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وبصفة خاصة لسلطات ولاية نيويورك على الحفاوة التي وفرتها لنا وما وضعت تحت تصرفنا من عناصر مادية ومعنوية ضرورية لنجاح دورات الجمعية العامة .

منذ ثلاث سنوات مضت وقف ممثل لشعب جمهورية غينيا الاستوائية أمام هذه المنصة لكي يعلن أمام المجتمع الدولي العمل الذى قامت به القوات المسلحة لغينيا الاستوائية في صباح ٣ آب/أغسطس ١٩٧٩ ، والذى تمثل في القضاء على النظام الدموى الذى كان يترأسه الطاغية ماكياس نغوما .

(السيد سريش بيوكو،
غينيا الاستوائية)

ومنذ حوالي ثلاث سنوات أيضا وفي نفس هذه المناسبة ، قررت حكومة المجلس العسكري الأعلى ، التي تولدت عن الانتفاضة الثورية لشعب غينيا الاستوائية بحرية ومعزيمة أمام العالم والتاريخ ، القيام بكل ما هو ضروري لاخراج شعب بلادى من الإهمال والدمار الذى وضعه فيهما النظام السابق .

وبطبيعة الحال ، فان حكومة المجلس العسكري الأعلى لم تكن تدرك حجم المصاعب التي ستواجهها في عطها لاعادة بناء هذا البلد . وبالفعل فان المصاعب كانت ولا تزال كثيرة ومتعددة . ويتركز عملنا في القضاء على الأوضاع التي فرضت علينا من الماضي ، بحيث نعمل على انشاء مجتمع جديد ومختلف . ولتحقيق ذلك ظهرت أمامنا الحاجة العاجلة كي نعطي الأولوية لتحسين سبل الحياة في أهم قطاعات الحياة في غينيا الاستوائية ، مثل الحالة الصحية ، والتعليم ، والزراعة ، وفوق كل شيء اقتصادنا الذى يعتبر عنصرا هاما في كل مراحل البناء والتنمية .

ويمكننا أن نشعر بالفخر اليوم لاننا علمنا بأمانة وحزم ، وواجهنا كل الصعاب التي اعترضتنا لبلوغ بعض الأهداف الصعبة في طريق صعب ، ألا وهو اعادة البناء . ان ما حققناه قائم ويمكن أن يلصه الجميع في غينيا الاستوائية ومن الصعب بالنسبة لي أن أعدد ههنا . ان ما حققناه لم يكن من الممكن تحقيقه الا بالتأييد الكامل الذى حظينا به من قبل المجتمع الدولي .

ومن أجل اعادة الانطلاق الى الوضع الاقتصادي في غينيا الاستوائية ، فلقد دعت بلادى لعقد مؤتمر لهذا الغرض ، وأقرت الأمم المتحدة الاعداد لعقد مؤتمر دولي للمتبرعين في جنيف ، ولم تكن نستطيع أن نتصور البعد الذى سيكون عليه هذا المؤتمر بالنسبة لبلادى . وقد اتاح هذا المؤتمر الذى عقد في جنيف في شهر نيسان /ابريل الماضي - وحضره شخصيا فخامة الكولونيل أويانغ نفويما مباسوغو رئيس الجمهورية - الفرصة المواتية لبلادى لكسي تضع

(السيد سريش بيوكو ،
غينيا الاستوائية)

بطريقة واضحة ومفصلة أمام المجتمع الدولي سجلا كاملا بالاحتياجات الملحة والمشاريع التي ن فكر فيها لايجاد الحلول لمشاكلنا تدريجيا ، كما أتاح في نفس الوقت المطالبة بتقديم المساعدة من الأوساط المالية الدولية التي تسمح بتمويل مثل هذه المشروعات . ولم يكن يهمننا فقط تقديم المساعدة ، بل أيضا تفهم المجتمع الدولي لاحتياجاتنا ومراجعتها ، وبشكل هذا مدعاة للارتياح بالنسبة لنا ونحن نعرب عن عميق شكرنا للسيدول التي حضرت المؤتمر والتي أولت اهتماما بعدد من المشروعات التي قدمت هناك . ونتوجه بالشكر أيضا الى المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي أولت اهتماما بمشروعاتنا ولأمام المتحدة التي عملت بغيرة خاصة من أجل ضمان عقد هذا المؤتمر ونجاحه ، وسوف تبدأ تباشير هذا النجاح في الظهور في غينيا الاستوائية بوصول عدد كبير من وفود بلدان ومنظمات دولية تحضر لاجراء الاتصالات الأولية وتقييم امكانيات تنفيذ المشاريع المقترحة في اطار هذا المؤتمر .

انني أحمل معي تكليفا من سعادة رئيس الجمهورية كي انتهز هذه الفرصة لأتوجه بالشكر الخالص باسم شعب وحكومة غينيا الاستوائية الى كل هؤلاء الذين شاركوا بوسيلة أو بأخرى في هذا المؤتمر وجعلوا من الممكن التوصل الى النتائج التي تمخض عنها . وانسه لمظهر واضح للتضامن لن ينسأه مطلقا شعب غينيا الاستوائية ، ونحن على ثقة مسن أن روح مؤتمر جنيف ستبقى دائما قوية وسيتزايد الاهتمام بمساعدة بلادى سواء كان ذلك من قبل البلدان التي شاركت في هذا المؤتمر أو من قبل البلدان التي لم تتمكن من الحضور ، والتي تشعر بالتضامن مع قضية اعادة بناء بلادى .

من الأمور التي عانى منها شعب غينيا الاستوائية خلال الحكم الديكتاتورى قهر الحقوق الأساسية للانسان ، فلقد ترك هذا الحكم الشعب في غينيا الاستوائية معروما مسن

حقوقه الأساسية . وهناك شواهد كثيرة يمكن أن ندلل بها على ما قام به النظام السابق من انتهاك لتلك الحقوق . لذلك فلقد كان أحد الأهداف الرئيسية للمجلس العسكري الأعلى عند ما تولى السلطة في ٣ آب/اغسطس ١٩٧٩ أن يعيد لشعب غينيا الاستوائية حقوقه الأساسية . ومنذ ذلك العام ، بدأت تدريجيا مرحلة حازمة للبدء في عملية لنشر الديمقراطية في البلاد ، واتخذت تدابير للاحترام الحازم والصارم للإنسان . وفي مناسبات سابقة عدونا في بيانات مختلفة التدابير التي قمنا بها بدءا من اعطاء الحرية لكل المسجونين السياسيين الى صياغة واعداد دستور للشعب . وقامت حكومة بلادى بتنفيذه باخلاص وفاء لوعدها والتزامها أمام الشعب والتاريخ .

وبالفعل ، فانه وفاء للخطة الذي سلكناه منذ أن تقلدنا السلطة وإعمالا لقرارات الأمم المتحدة التي أقامت برنامجا لنشر الديمقراطية تدريجيا في بلادنا ، قامت حكومة المجلس العسكري الأعلى وفاء لوعدها الذي قطعتة على نفسها للشعب في الذكرى الثانية للانتفاضة من أجل الحرية بوضع مسودة نص للدستور يفي بمتطلبات عصرنا ويستجيب للضمانات من أجل حرية الانسان والأحكام الواردة في الاعلان العالمي بشأن حقوق الانسان وقدتها لمجموعة من خبراء الأمم المتحدة عينتهم شعبية حقوق الانسان للنظر في أمر تنقيحها .

وفي ٢ آب/أغسطس ١٩٨٢ قدم هذا النص الدستوري رسميا فخامة رئيس الجمهورية الكولونيل أويانغ نغوما مياسوفوا الى شعب غينيا الاستوائية. وفي ١٥ آب/أغسطس أستطلع رأى هذا الشعب من خلال استفتاء رسمي فيما اذا كان يوافق على نص الدستور أم لا يوافق . وفي يوم السبت ٢١ آب/أغسطس أعلنت اللجنة الوطنية للاستفتاء النتائج الرسمية لذلك الاستفتاء .

ويسعدني هنا أن أعلن بكل فخر للرأى العام العالمي أن شعب جمهورية غينيا الاستوائية ، في استفتاء أجرى عن طريق اقتراع سرى حر مباشر ، قد أعد لنفسه دستورا ديمقراطيا جديدا ، وقد تمت الموافقة عليه بأغلبية ساحقة بلغت ٩٥ في المائة من مجموع الذين أدلوا بأصواتهم .

وينفس المناسبة ، وطبقا لنص آخر في الدستور ، تحمل الكولونيل أويانغ نغوما مياسوفو ، بتزكية من الشعب وتعبيرا عن ارادته الحرة ، مسؤولية توجيه مصير غينيا الاستوائية فسي السبع سنوات التالية لاعتماد الدستور .

لقد كان هذا الانتخاب الاجاعي الشامل للكولونيل أويانغ نغوما مياسوفو لأعلى منصب وطني حرا من أى غش أو خداع وقد كان نابعا من رغبة شعب غينيا الاستوائية فسي أن يحافظ على استمرار عطية تحقيق الديمقراطية التي بدأها ، ويستكملها تحت نفس التوجيهات التي قادته اليها ، قبل بدء الانتخابات العامة التي سوف تجرى في نهاية السبع سنوات وهي فترة الرئاسة .

ان دستورنا ، الذى يعتبر القانون الأساسى الذى يحكم الآن ويقود مصير شعبى المقدس ، ينص على قيام مجلس للدولة ، ومجلس لممثلى الشعب ، ومحكمة العدل ، ومجلس وطنى للتنمية الاقتصادية ، ومجالس شعبية . وقد وضعت هذه التعديلات بحيث تتلاءم

(السيد سرريش بيوكو ،
غينيا الاستوائية)

مع موقفنا الوطني بالنسبة لعملية تطبيق الديمقراطية بامتداد هيكل السلطة الى الطوائف في الريف والأقاليم . ونعتقد أننا قد احترمنا كلمتنا الى المجتمع الدولي ، في هذه الجمعية ، وiserنا أن نفعل ذلك قبل الموعد المحدد في البرنامج الذي وضع بالتعاون مع الأمم المتحدة . ان تفانينا في خدمة الشعب ، وارتباطنا التاريخي معه ، قد مكنانا من أن نقدم لهذا الشعب خلال سنوات ثلاث فقط بعد تقلدنا السلطة ، دستورا ديمقراطيا ، يضم كل الاجهزة والمؤسسات والشروط الضرورية لضمان الاحترام الكامل لحقوقه الأساسية ، وتمعه بدولة يسودها القانون ، طبقا لمتطلبات النصف الثاني من القرن العشرين .

اننا مقتنعون تماما ، بانه بنفس الأسلوب الذي رد به شعبنا بالكامل وبالايجاب مؤيدا للدستور ، سوف يتمكن شعبنا أيضا من أن يرتفع الى مستواه بحمايته واحترامه ، ومن ثم ، فاننا بالدستور الذي يعتبر حجر الأساس ، سوف نسير قدما في سلام وتنسيق وطني لتحقيق الواجب الصعب وهو اعادة بناء البلد .

ان صعوبات أساسية - مثل تلك التي نواجهها في مجال الغذاء ، وفوق كل شيء اصلاح الوضع الاقتصادي - توضح لنا أن قوتنا محدودة ، رغم أن جهودنا عظيمة وضخمة . وبالتالي ، فاننا على ثقة من أننا لا نستطيع أن نشق وحدنا هذا الطريق الصعب ، دون ساعدة وساعدة المجتمع الدولي ، سواء كان هذا على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف . وفيما يتعلق بالعلاقات الثنائية ، فقد كنا نسعى الى كسر حاجز العزلة التي فرضها النظام الماضي على شعبنا لأكثر من عقد ، ولم ننجح فقط في اعادة بناء الثقة الدولية ، ولكننا دعنا أيضا الى حد كبير الروابط التي تربطنا مع البلدان المجاورة ، ومع القارة الافريقية ، والعالم بصفة عامة دون تمييز عقائدي أو عرقي .

(السيد سريش بيوكو ،
غينيا الاستوائية)

ويشرفني أن أذكر في هذا الاطار علاقات التعاون الممتازة بين جمهورية غينيا الاستوائية ومملكة اسبانيا ، التي كانت ساعدتها دائما حاسمة لبلدى ، وكذلك العلاقات التي نحتفظ بها مع فرنسا ، والولايات المتحدة الامريكية ، وجمهورية الصين الشعبية ، ومملكة المغرب ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، وسويسرا ومصر ، وغيرها . تلك هي البلدان التي تحظى غينيا الاستوائية بتعاون ايجابي معها .

ان علاقات التعاون مع البلدان الشقيقة المجاورة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، وجمهورية غابون ، وجمهورية نيجيريا الاتحادية ، علاقات ممتازة ، لأن هذه البلدان لم تدخر وسعا ولا وسيلة مادية أو معنوية دون أن تشجعنا وتدفعنا الى الاستمرار بحزم وعزم في المهمة الضخمة لاعادة البناء . وأعبر ، أمام هذه الجمعية ، عن أعمق الشكر والامتنان لها . لقد وقعنا اتفاقا للتعاون الثنائي مع سان تومي وبرينسيبي .

وبالنسبة لمجتمع الأمم الاسبانية ، فانه نظرا لما تربطنا به من علاقات وطيدة ، فاننا نبذل كل جهد من أجل تحقيق تكامل أكبر واقامة روابط وطيدة مع اشقائنا في امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي . وتوجد فعلا مع جمهورية الارجنتين مشروعات مشتركة ، وان علاقاتنا مع بلدان أخرى مثل فنزويلا ، وكوبا ، والمكسيك ، وغيرها ، تتوطد وتتزايد يوما بعد يوم بطريقة ايجابية .

انه في عالم مثل عالمنا الذي نعيش فيه في النصف الثاني من القرن العشرين لا يمكن الا أن يتزايد ظقنا . اننا نعتقد أن هذا المحفل - هذه الجمعية - أنسب مكان نشجب فيه جنوح الشعوب المزعج والمتزايد الى تجاهل مبدأ الحوار تأييدا لروح الحرب والمواجهة . ان الحرب الباردة ، التي بدأت في السنوات التالية للحرب العالمية الأخيرة ، كانت في حد

ذاتها تهديداً ينصب على جميع الشعوب ، وقد تطورت بدرجة خطيرة وأدت الى انتشار النزاعات المسلحة .

يزداد القادة الوطنيون تشدداً ، ونتائج هذا واضحة للعيان : التدمير الذاتي ، وفقدان عشرات الآلاف من البشر لحياتهم في حروب تنشب لأسباب عقيمة . ان هذه المشاكل تسبب قلق حكومتي ، وهي تتجاوز حدود هذه القاعة ، ولا بد من ايجاد حلول عملية لها . وأشير بصفة خاصة - فقط على طريق المثال - الى النزاع الايراني العراقي ، وسألة جزر المالدينا ، واحتلال قبرص ، والحالة في شبه جزيرة كوريا ، التي لم تنجح الجهود التي بذلت منذ عام ١٩٦٦ لاجاد حل عملي مرض لها ، والوضع غير المقبول في ناميبيا ، السى آخره .

لقد كانت لكل هذه المشاكل آثار ضخمة على مبادئ تقرير مصير الشعوب ، واحترام حقوق الانسان ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، تلك المبادئ التي تلتزم بها حكومتي التزاما كبيرا . وفي نفس الوقت يوجد توتر في الشرق الأوسط ، ازداد حدة بغزو لبنان وقتل القوات الاسرائيلية للفلسطينيين ، مما يشكل تحديا سافرا للحقوق الثابتة غير القابلة للتصرف لشعب بأسره . وأخيرا ، تزايد الارهاب في أوروبا .

لا تزال القارة الافريقية سرحا للعطيات العسكرية والمغامرات التي تمارسها دول غير افريقية . وان هذه الدول تذر بذور الشقاق والمواجهة بين دولنا ، من أجل اضعافنا واستغلال مواردها ، بفرض شروط تجارة مجحفة حقا ولا يمكن قبولها .

ان التوترات القائمة معروفة جيدا ، وليست بحاجة الى استعراض خاص في هذا الوقت ، لانها تشكل دائما جزءا من الحياة اليومية في قارتنا وتفرض تهديدا خطيرا على منظمة الوحدة الافريقية ، ولم يحن الوقت بعد لتحليل هذه المشكلة المساهمة بالتفصيل ، لاننا نعتقد أن التحليل والحل لهذه المشكلة انما هما من مسؤولية دول القارة الافريقية .

(السيد سريش بيوكو ،
غينيا الاستوائية)

ومع ذلك فاننا نناشد الدول الافريقية أن تظهر النضج وأن تجد حلا قاطعا وحازما وحيدا للأزمة يحترم سلامة المبادئ الأساسية لميثاق منظمة الوحدة الافريقية وحرمتها . فنحن لا نسمح بتحلل هذه المنظمة لأن ذلك سيؤثر بالتالي على تضامننا ، ذلك لأن هذه المنظمة هي سلاحنا الوحيد في نضالنا ضد المظالم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها القارة الافريقية .

وبسرتنا عودة النظام في تشاد ونرجو أن يسود السلم والرفاهية هذا الشعب الشقيق . ووفقا لهذا التفكير ان شعب غينيا الاستوائية في شخص رئيسه ، سعادة الكولونيل اوبانغ نغوما مباسوغو الذي يشرفني أن أمثله في هذه الجمعية ، يرحب بايجاد حلول نورية وإيجابية لهذه النزاعات بطريق الحوار والفهم المشترك الذي ليس هو سوى التطبيق الحرفي والواضح والمستقيم للقرارات ذات الصلة التي اعتمدها هذه المنظمة الكبرى فيما يتعلق بتلك النزاعات .

وصفتي نائبا لرئيس المجلس العسكري الأعلى ، وان يشرفني أن أمثل رئيس الجمهورية ، لم يبق لي سوى أن أؤكد لهذه الجمعية أن حكومة بلادي مصممة تصميما أكيدا على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدي وعلني أن تنفذ عملية تحقيق الديمقراطية التي بدأناها ، بدقة وأمانة ، وان تحترم الاعلان العالمي لحقوق الانسان وأن تشارك بجهد وافر في ارساء سلام راسخ في العالم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة أشكر نائب

الرئيس ووزير الصحة لغينيا الاستوائية على البيان الهام الذي ألقاه الآن .

اصطحب السيد سريش بيوكو نائب الرئيس ووزير الصحة في غينيا الاستوائية من المنصة

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد سافدرا هيس (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : انه شرف كبير وعظيم لي أن آتي الى هذه المنصة ممثلاً لبلدي أمام العالم . وأوجه كلماتي الأولى اليكم ، سيادة الرئيس ، لاهنكم على انتخابكم الذي تستحقونه تماما بصفتمكم رئيسا لهذه الدورة للجمعية ، ان مواهبكم الغذة بصفة دبلوماسي متمرس تضمن نجاح أعمالنا .

ومن دواعي السرور ، وليس مجرد اجراء شكلي ، أن أنقل شكر وتحيات حكومة بلادي الى السفير عصمت كتاني ، ممثل العراق ، للطريقة الحكيمة والناجحة التي ادار بها أعماله بصفته رئيسا للدورة السادسة والثلاثين .

لقد ازدادت رسالة الأمم المتحدة ثراءً بتعيين أحد موظفيها البارزين ، السفير خافيير بيريز دي كوبيار ، أميناً عاماً ، وهو أحد الممثلين للدبلوماسية في بيرو . وتؤكد بوليفيا من جديد سعادتها لتعيينه وتقدم تهانيها الى السيد بيريز دي كوبيار ، أول أمين عام يمثل أمريكا اللاتينية . ويدرك المرء أهمية الرابطة الأخوية والتاريخية بين بوليفيا وبيرو وبلدان الانديز . ان وجوده بصفته أميناً عاماً هو ضمان أكيد لتحقيق مقاصد هذه المنظمة .

لقد كنا طوال سنوات نعرب عن ثقنا ونعيد تأكيد اهدافنا . وفي كل عام نأتسي الى هنا ونكرر عزمنا على تطبيق أهداف ومبادئ الميثاق . ونحن نعلن عن الخطوط المتفائلة للمستقبل وعن التحقيق الكامل لاهدافنا . الا انني اعتقد انه من الواجب علينا موضوعياً وواقعياً ، ان نتوقف في طريقنا الآن لنرى ما اذا كنا قد تجاوزنا حقيقة مجرد البيانات التي الانجاز الفعلي .

ان السلم هدى لم يتحقق حتى الآن ، وقد يكون من المفيد أن نقول انه حلم بعيد المنال . فلا يزال الاستعمار يسعى الى توسيع مناطق نفوذه عن طريق العطايات العدوانية وعطايات الاغتصاب الدموية والهيمنة واستخدام أساليب الضغط التي يمارسها الأقوام دائما ويحولون الى اللجوء اليها كثيرا .

ان حالات الظلم والتفاوت تستمر في اظهار وجهها القبيح ، وتشوه أعمال الارهاب والأشكال الخادعة الجديدة للعدوان ، أى شكل للتعايش ، ويستم التمييز العنصرى بصفته أحد الهلات التي ترزح البشرية تحتها في وقتنا الحاضر . ولا تزال الأراضي التي احتلت بقوة السلاح في أيدي أجنبية ، وولقي انتاج السلاح واستحداث وسائل جديدة وقوية للتدمير ظللا كثيفة على المنجزات الايجابية لحضارتنا . وهناك الآن خطر حقيقي يتمثل في أننا غدا ، على مشارف القرن الحادى والعشرين ، سنجد أنفسنا في عالم مدمر ما لم نتمسك بقواعده التفكير السليم . هذه بعض لمحات عن حقائق عالم اليوم ، التي تستمر رغم جهود منظماتنا .

يهود وفد بلادى أن يعرب عن بعض وجهات نظره بشأن تلك الأمور ، موضحا الموقف البوليفي غير المتغير من المبادئ والسياسات الدولية .

ان بوليفيا أحد بلدان عدم الانحياز لأسباب قوية تتعلق بالمبادئ ، لاننا نهتم أيضا القضاء على التجزأت العنصرية وعلى روابط الهيمنة ، لان تقرير الحصر وحرمة السيادة هما الرد الصحيح على الجهود التي يبذلها أولئك الذين يطلق عليهم اسم القسوات الامبريالية المختلفة لابتلاع الآخرين . ان بلدان عدم الانحياز تقوم بدور في تحقيق التوازن للدفاع عن حقوق البلدان الأكثر ضعفا في وجه الكفاح البارد الذى تقوم به الدول العظمى من أجل التفوق . ان أولئك الذين يقدمون أدوات الحرب والتضحيات الكبرى في نضالهم

من أجل تحقيق تنميتهم لديهم المتحدثون باسمهم في بلدان عدم الانحياز . وان المطالب التي قدمها الكثير من شعوبنا قد حظت بصدى ايجابي لدى بلدان عدم الانحياز . هذه هي الحالة مثلا فيما يتعلق بمطالب بوليفيا باستعادة حقها السيادي في الوصول الى المحيط الهادئ . فبالابتعاد على نحو متساوي عن القوى الامبريالية ، وتجنب الخضوع والشروط المفروضة وحدهما يمكن للبلد أن تكون له مكانة أدبية واعتبار في المجال الدولي . وهذا هو على وجه الدقة الوضع الذي تسعى اليه البلدان غير المنحازة . ان الدعم الثابت لحادئ تقرير المصير والسيادة هو الذي دفع حكومة بوليفيا برئاسة الجنرال جويد وفلذوزو كالديرون الى أن تطبق سياسة العودة الى الحقوق الدستورية الديمقراطية لشعبنا .

وفي بوليفيا ، بدأنا الأعمال التحضيرية للانتخابات بالاعداد لانتخابات عامة نسيان /ابريل ١٩٨٣ . وقد أدى توافق الآراء الذي تم التوصل اليه بين الاحزاب السياسية على أساس الدعوة التي وجهتها الحكومة اليها دون تمييز للمشاركة في الانتخابات ، السعي اقامة محكمة انتخابات وطنية . ولقد بدأنا أيضا بدراسة خطة للانعاش الاقتصادي ترمي الى تطبيق الأحكام الطارئة للتغلب على العجز وعلى الأزمة الحادة اللذين وتتهما الحكومة الحالية وكننتيجة لدراسة أجريت ، تم اعداد الخطة الاقتصادية أيضا على أساس توافق الآراء الذي توصلت اليه القوى السياسية والنقابات العمالية وذلك قام حوار سياسي واقتصادي .

وإذا ما أخذنا في الاعتبار الشعور العام الذي أظهرته الأحزاب السياسية ومثلو العمال الذين يطالبون بتحول فوري للنظام الديمقراطي ، فإن حكومة بوليفيا قررت دعوة البرلمان المنتخب عام ١٩٨٠ عن طريق الاقتراع العام ، الذي عطل بسبب الانقلاب العسكري الذي وقع في ذلك الوقت ، لكي يقوم وفقا للمعايير السياسية والدستورية للدولة بتعيين الذين سيتولون العمل ويحملون عبء قيادة الأمة اعتبارا من ١٠ تشرين الأول / أكتوبر القادم ، ومن أجلهم ومن أجل عطشهم الشاق في الحكومة فإننا نطالب بتضامن جميع الأمم معنا خاصة بسبب الازمة الاقتصادية الخطيرة التي يعاني منها بلدي . ان السلطات الدستورية الجديدة عليها ان تتغلب على هذه الازمة وستكون في حاجة الى التعاون الكامل الذي يمكن ان تحصل عليه من البلدان الصديقة الى جانب جهودها بطبيعة الحال حتى يمكن لبوليفيا ان تمضي قدما الى الامام .

ان فترة الانتقال من خلال الديمقراطية قد بدأت في اطار من الاحترام المستمر لحقوق الانسان وامتيازات المواطنين وعلى اساس الوفاء الكامل بالمعاهدات والالتزامات الدولية التي انضمت اليها بوليفيا .

وفي العاشر من تشرين الأول / أكتوبر القادم فان القوات المسلحة في بوليفيا ستعيد السيطرة السياسية على الأمة الى حكومة مدنية . ان هذه المبادرة التطوعية التمشية مع امانسي الشعب البوليفي جديدة بالتأكيد عليها في هذا المحفل الدولي .

هناك موضوع آخر لا يسعني الا الاشارة اليه وهو عطية التقدم في مجال التكامل ، ولحسن الحظ فإننا نعيش في عصر التكامل والاندماج والتعاون الاقتصادي . انه عصر التكافل وكل الأمم - وأعني فعلا كلها - في حاجة الى بعضها البعض ، وهناك حاجة حتمية للمواد الخام والسلع والخدمات والتكنولوجيا والائتمان والمساحات بجميع اشكالها ، ولكن المهم ان الأسعار ينبغي ان تكون معقولة والتبادل يكون عادلا ، وأن يستهدف التعاون تحقيق المشاركة في التنمية والمنفعة العامة .

وفي المناطق الاقليمية وشبه الاقليمية ، شاركت بوليفيا في جميع برامج التكامل والتعاون . ان موقعها الجغرافي الخاص في أمريكا الجنوبية ، وباعتبار انها بلد توجد فيه ثلاثة روافد من أحواض الأنهار الرئيسية الأربعة الموجودة في القارة قد أعطاهم مركزا فريدا كدولة منظمة تسعى

جميع الاتفاقات شبه الإقليمية ، وكذلك في المعاهدات الإقليمية الخاصة بارتباطات التكامل في أمريكا اللاتينية ، والنظام الاقتصادي في أمريكا اللاتينية . وعلى سبيل المثال فان بوليفيا عضو في ميثاق قرطاجنة الذي تلتزم به أمم الاند بين ، وهي موقعة على معاهدة التعاون الاقتصادي ومعاهدة حوض نهر لبلاتا .

ان موقف بوليفيا فيما يتعلق بعملية التكامل واضح . اننا نؤيد الحاجة الى الحفاظ على أجهزة هذه العملية وتوسيعها وتحسينها .

ان التكامل وبرامج العمل من أجل التعاون والاكتمال ليست سوى وسيلة لتحقيق أهداف التنمية والتقدم المتناسق لأمنا ، وينبغي كذلك ان نخذي وندعم ونحسن هذه الوسائل بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي وكلها يستهدف اساسا مصلحة شعوبنا ومستقبلها .

وينبغي كذلك أن نجعل الحوار بين الشمال والجنوب أمرا حقيقيا ، وان ننشد الوسائل التي يمكن ان تبعث الحياة فيما يسمى بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد . ان هذا المشروع لم يلق القبول حتى الآن ويجب أن نوفر له التضامن والارادة السياسية من جانب الامم الصناعية اذا ما أردنا ان نواجه أهدافه الرئيسية .

ان هذه المشكلة ينبغي ان ينظر اليها كجزء من كفاح الشعوب من أجل التحرر الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي ، تلك الشعوب المماثلة لبوليفيا والمنشغلة حاليا في القيام بأعمال التنمية . واننا استمر ابداء عدم الرغبة الواضحة والقيام بمناورات التأخير ، فسوف يكون مسن المستحيل تعزيز التعاون الذي ينبغي على المستوى الدولي ان يعزز تنمية الأمم في اطار مسن العدالة والانصاف . ولذلك ، فاننا نتطلع كثيرا الى البدء الفوري للمفاوضات العالمية .

ان التفاهم والتعاون وعملية التكامل تحتاج الى مطلب آخر لا تقانها ، هو علاج الظلم وعدم المساواة . وأود ان أشير مرة أخرى أمام المجتمع العالمي الموجود هنا الى وضعنا الجغرافي ، وهو اننا حقيقة بلد غير ساحلي ، حقيقة فرضت علينا منذ ١٠٣ سنة مضت . وهذه الاشارة تنبعث من الضرورة الحتمية لشعبي الذي يطالب بالحاح منذ اكثر من قرن بحقه في استعادة سيادته على شاطئ المحيط الهادي .

اننا نعلم ان حقوق الامم عندما يكون لها طابع الشرعية لا يمكن اهدارها . ولذلك فان اعادة الأراضي التي اغتصبت في أماكن كثيرة من المعمورة امر ضروري .

وبالنسبة الى مشكلة بوليفيا البحرية فقد حان موعد عودتنا الى المحيط الهادى . ولذلك فمن الضرورى توافر حسن النية والاستعداد الصريح للاصلاح من جانب الطرف الآخر . اننا نحتاج الى عمل وتعزيد تحت رعاية المنظمات الدولية وخاصة اذا كنا لحسن الطالع نحظى بالتأييد الثابت من اغلبيه المجتمع الدولي لقضيتنا العادلة .

ان البشرية قد وضعت خاتمة لأحد الانظمة البغيضة للانسان التي مورست في الماضي الا وهو العبودية ، ولكن ما زال هناك بعض البقايا المشينة للبشرية في هذه المرحلة الاخيرة من القرن العشرين وهي الاستعمار والتمييز العنصرى .

لقد مضى ٢٢ عاما منذ ان اعتمدت الجمعية العامة للامم المتحدة الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وفي كل عام تعود الجمعية العامة الى هذه الأمور وتعتمد قرارات جديدة بشأن حالات معينة ، ورغم ذلك فاننا نرى مظاهر جديدة لاعتمادات استعمارية ليست تجاهلا فحسب للمبادئ والاحكام الواردة في الميثاق ، بل انتهاكا صارخا لها . ومثال آخر على ذلك جزر المالديف التي شهدت فصلا داميا لعودة الاستعمار مما يدعونا الى وجوب التمعن الجاد .

وان تتمسك بأمانة بموقفها المبدئي بشأن رفض أى شكل من أشكال الاستعمار الاستيطاني فان بوليفيا ايدت القضية الارجنطينية وسوف تستمر في تأييد المطالب الرامية لاستعادة اراضيها التي اعربت عنها الامة الشقيقة الواقعة على نهر لبلاتا ، وكما قمنا بذلك منذ ١٨٣٣ عندما كنا اول بلد في أمريكا اللاتينية يجاهر برفضه للاغتصاب البريطاني .

وليس من المستحيل بذل القدر الكافي من الجهود في اطار منظمنا العالمية لوضع نهاية للاستعمار الاستيطاني وكافة أشكال الاستيلاء على الأراضي وفرض وصاية الحكم الاجنبي على الشعوب . وعندما يأتي اليوم الذى نتحرر فيه من مخلفات الاستعمار الاستيطاني فان البشرية سوف تكون قادرة على ان تفتخر باتخاذها خطوة ضخمة نحو عالم تسود فيه مجتمعات حرة حقيقية ، مثل تلك التي حارب القائد المحرر بوليفار من اجلها . وسوف يحتفل العام القادم بمرور مائتي عام على مولده . وانني متأكد من ان منظمنا العالمية سوف ترغب في المشاركة في الاحتفال بهذه الذكرى الهامة .

أما فيما يتعلق بالتمييز العنصري والفصل العنصري ، فان موقف بلادى الذى لا يتزحزح
 يتسم بالمعارضة والادانة لهذا الوضع ولهذا النظام الذى يمثل مخالفة صارخة لأبسط مبادئ
 المساواة وحقوق الانسان .
 ان المرء يكتسب حقوقا معينة حتى قبل مولده . واذ ما احدثنا على هذه الحقوق فانما
 نعصي الله الذى خلقنا على صورته ووفق مشيئته .
 ولقد ذكرت في مستهل بياني ان السلام كان هدفا لم يتمكن العالم من تحقيقه بعد .
 وان الاحداث المؤلمة الاخيرة التي وقعت في الشرق الاوسط لا سيما في لبنان تلقي ضوءا على
 الوضع الباعث على الاسى هناك .
 ويجب أن أعرب هنا عن عميق قلق المجتمع البوليفي وحكومته بسبب الازمة المستمرة القائمة
 في الشرق الاوسط التي أثرت تأثيرا خطيرا على مختلف شعوب المنطقة . طينا ان نسعى من
 اجل ايجاد تفاهم مع الاعتراف بحقوق البلدان المعنية وهذا سوف يؤدي الى خلق مناخ من
 التعايش السلمي والاحترام الكامل .

ان العنف لا يمكن أن يولد سوى المزيد من العنف ، وان السلم ليس هبة بدون مقابل
وانما يجب ان نبنيه بمشاهدة وتضحية واقدام .
ان مهمة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمشاكل الشرق الأوسط والعالم بوجه عام ما زالت
مهمة مضميه وتحتاج عملا كبيرا وكلنا ملتزمون بهذه المهمة اذا اردنا ان نبين ان الانسان قادر
على التفكير في المستقبل باستخدام ذكائه للتعایش وللبناء وللتوفيق فيما بين الآراء المختلفة ،
لا للكراهية ، وعلى تجاوز الماضي المخزي الذي حمل الى عالمنا ، على نحو متناقض ، الأعمال
البربرية والمآسي الكثيرة جنبا الى جنب مع منجزات العصر التقني . ان الرد على تحدى السنوات
القادمة يكمن في داخلنا : وهو امكانية منح الاجيال القادمة عالما يسوده الانسجام والسلم
والعدالة .

ان هذه المجموعة من المشكلات الصعبة المتعلقة بالتعايش السلمي تقودنا الى موضوع
اساسي آخر في عصرنا هذا ، واشير بذلك الى مشكلة نزع السلاح .
لقد قال كاتب بوليفي ما يلي :

” من اكبر اخطاء البشرية خطان هما ادانة سقراط ، وصناعة القنبلة الذرية .
فقد اضر الخطأ الأول بمعنى العدالة وعلم الثاني الانسان الطريق الى تدمير نفسه ” .
ولقد صدرت القوانين من جانب الأمم المتحدة وعلى المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف
بشأن الحاجة الى نزع السلاح وحظر الاسلحة النووية وكذلك الاحكام الخاصة بضع التفجيرات النووية
في الجو وفي قاع البحار . وعلى الرغم من هذا ، وتناقضا مع هذه الالتزامات ، لاحظنا استمرار
التسلح مع انتاج اسلحة جديدة أكثر تطورا ووسائل جديدة تهدد بالدمار . ولسوء الحظ فان
كل نزاع يؤدي الى تحسين وسائل صنع الحرب والى استخدامات جديدة لها كما حدث في نزاع جزر
مالفيناس المؤلم .

ولو وقف حشد التسليح ، فاننا نحتاج ربما الى نزع السلاح الروحي ، لا بد من القضاء على
الكراهية والتحامل وتصفية حواجز العداوة الايدىولوجية وتنمية الأخوة ، ولا بد أن نذكر في نهاية
المطاف ان البشرية كيان واحد وأن التفهم الأخوى ممكن .

ان عصر الازمات المركبة الذي تشهده البشرية مرة أخرى يرهق قدراتنا وشجاعتنا في مواجهة التحديات التي جلبها . ان منظماتنا الدولية تقف موقف الاختبار مرة أخرى ، ونحن كأعضاء يتعين علينا أن نواجه هذا التحدي الهائل .

ان مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وكل القرارات والاعلانات المتعلقة بمشكلات العالم تشكل مجموعة قواعد أساسية مقبولة . وان ما نحتاج اليه الآن هو أن نبين بأنه يمكننا ان نمضي شوطا أبعد من روح أو حرفية كلمات هذه الوثائق ، ونبين أننا لا نزال نستطيع بناء تعايش سلمي يقترن بالحرية والخبز والحب لكل الناس على سطح هذه الأرض .

السيد يعقوب خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس

اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أنقل لكم التحيات الخالصة لوفد باكستان بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . ان اضطلاعكم بهذا المنصب الهام اعتراف من المجتمع الدولي بمزاياكم البارزة وخصائصكم كرجل دولة . وهو ايضا اشادة ببلدكم العظيم . واتمنى لكم كل النجاح في قيادة مناقشات الجمعية العامة حول القضايا المعقدة التي سوف تواجهها خلال العام .

وأغتنم هذه الفرصة للاعراب عن تقديرونا واعجابنا بسلفكم سعادة السيد عصمت كاتاني الذي ترأس الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة بنجاح كبير .

وأود أن أنقل أيضا تقديرونا العميق لسعادة السيد بييرزدي كوييار لجهوده الخالصة في البحث عن السلام خلال عام شهد سلسلة من الازمات والاضطراب المستمر . وفي الظروف الدولية المعقدة اليوم فاننا نحبي عزمه على تدعيم دور ونفوذ الأمم المتحدة في العلاقات الدولية . وان تقرير الامين العام عن اعمال المنظمة هذا العام يعتبر تعليقا صريحا على الواقع الكئيب للموقف الدولي الذي وصفه بأنه " فوضى دولية " . وفي الماضي القريب شاهدنا تكثيفا مزعجا للنزاعات والتوترات واستخداما للقوة دون وازع وتزايد في انعدام الثقة بين الأمم ، وازدياد في المواجهة في العلاقات بين الشرق والغرب وتصاعد في سباق التسلح الذي يلقي - في هذا العصر النووي - ظللا وخيمة على بقاء الانسانية . ان هذا التصاعد للعنف يصحبه استهتار بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وعدم اكتراث لدور هذه المؤسسة كالأداة المتعددة الأطراف والأولية من اجل الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين .

ان خطورة الوضع الدولي تتطلب منا التمسك من جديد بمبادئ الامم المتحدة بنفس روح الالتزام التي أدت الى انشاء هذا المحفل العالمي بعد ما تبع الحرب العالمية الثانية من الامم . ان قوة الامم المتحدة التي تعتبر ضرورية للسلام العالمي تعتبر أيضا مقياسا لاصرارنا على تحقيق نظام عالمي عادل متحضر وللحيلولة دون وقوع محرقة عالمية .

ان الصراع في الشرق الأوسط يظل أهم أزمة في الأفق الدولي وتسجيلا لاستمرار انتهاك القانون الدولي وتحدي الامم المتحدة بواسطة معتد لا يتوقف عن شيء .

ان مذبحه الفلسطينيين في بيروت الغربية انما تجسد مأساة الشعب الفلسطيني . وان صدمة العالم أمام هذه المذبحة ينبغي ان تعتبر تذكرا بالجرائم الاسرائيلية المستمرة ضد الشعب الفلسطيني الذي اغتصب وطنه وتعرض للاضطهاد . ومنذ احتلال الاراضي العربية والفلسطينية عام ١٩٦٧ ، استمرت اسرائيل في انتهاج سياسة منظمة لضم هذه الاراضي ، وذلك بتغيير الطابع الديموغرافي والتاريخي ، واقامة المستوطنات هناك ، ودفع الشعب العربي الفلسطيني الى المنفى . ان اسرائيل مصممة بهذه العملية على محو هوية الفلسطينيين ومنع قيام دولتهم في وطنهم القديم .

ان اسرائيل ترغب في فرض ارادتها العسكرية وهيمنتها في المنطقة فيما وراء الأراضي المحتلة . فهي تهاجم جيرانها كلما تراءى لها ودون أى عقاب . ان الاجتياح الشرس للبنان ، وحصار بيروت بما يتصف به من قسوة ، والأحداث التي أدت الى التقدم الاسرائيلي في المدينة ، ومجزرة الفلسطينيين ، انما تكشف كلها كشفا تاما أطماع اسرائيل في المنطقة . ان أزمة لبنسان يجب أن توضح لاصدقاء اسرائيل وحلفائها أن تأييدهم وحمايتهم لها انما تشجعها على التمدد في أطماعها الواسعة بحجة دعم أمنها .

ان الشجاعة التي تصدى بها الفلسطينيون المحاربون من أجل الحرية لهجمات اسرائيل الشرسة ، والتضحيات التي قد مها الشعب الفلسطيني ، انما تشهد بقوة وعدالة قضيتهم التي لا يمكن أن ينال منها الارهاب والتوسع . ان منظمة التحرير الفلسطينية قد خرجت من هذه المحنة أقوى باعتبارها صوت الحرية الفلسطينية . وقد اكتسبت تأييد العالم لما أبدته من ضبط النفس . ان الاقتراحات التي اعتمدها مؤتمر القمة العربي في فاس بالمغرب ، تشكل مبادرة رئيسية من أجل سلام دائم في الشرق الأوسط ، وتدلل على الرغبة الصادقة للبلدان العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية في وضع نهاية كريمة مشرفة لنزاع الشرق الأوسط . وكما كان متوقعا ، فقد رفضت اسرائيل خطة فاس واقتراحات الرئيس ريجان أيضا وهذا يدل على تهوس اسرائيل بالتشبث بالأراضي العربية والفلسطينية المحتلة وردها السلبي على فرص السلم .

وفي القريب العاجل ، فانه لا بد لاسرائيل من أن تنسحب من لبنان ، وأن تؤمن الحياة المدنية تأمينا كاملا ، وأن تعيد الى هذا البلد المنكوب اوضاع السلم الطبيعية . ان معاناة الشعب الفلسطيني ، وعدالة قضيته ، تتطلبان أن يقوم المجتمع الدولي بعمل حاسم من أجل احلال سلم دائم في الشرق الأوسط . ان مثل هذا السلم يتوقف على الشرط الحتمي القاضى بانسحاب اسرائيل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، واعادة الحقوق الثابتة لشعب فلسطين ، بما في ذلك حقه في دولة ذات سيادة في وطنه .

وفي المنطقة المجاورة لنا فان الازمة في افغانستان الناجمة عن التدخل العسكري السوفياتي في ذلك البلد منذ حوالي ثلاث سنوات ، لا تزال قائمة ولا يوجد أى دليل أو مؤشر

على أن خطورتها آخذة في الزوال . لقد أثبتت المقاومة الوطنية الافغانية أنها صامدة بالرغم من التفوق العسكري الرهيب والمعدات المتطورة الحديثة المستعملة ضده .

ان وجود مائة ألف من القوات العسكرية الاجنبية في أفغانستان ، مع آثاره الخطيرة على الاستقرار في المنطقة كلها ، ما زال يثير القلق الشديد في المجتمع الدولي الذي جاهر دائماً بعدم شرعية هذا الوجود ، وطالب بانتهائه . وآخر تعبير عن هذا القلق الدولي تجسد في قرار الجمعية العامة ٣٦/٣٤ ، الذي اعتمد في العام الماضي بالتأييد العام لـ ١١٦ من الدول الأعضاء . لقد صور هذا القرار ، مرة أخرى ، العناصر الرئيسية لحل سياسي عادل لمشكلة أفغانستان وهي انسحاب القوات العسكرية الاجنبية فوراً من أفغانستان ، والحفاظ على سيادة تلك الدولة وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي وسمات عدم انحيازها ، وحق الشعب الافغاني في تحديد شكل حكومته بنفسه ، واختيار النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي يرغب فيه ، وذلك بمنأى عن التدخل الخارجي ، والتخريب ، والقمع والقسر من أي نوع كان ؛ وخلق الظروف اللازمة التي تمكن اللاجئين الافغان من العودة طوعاً الى ديارهم في أمن وكرامة .

ورغم النداءات المتكررة التي وجهتها الأمم المتحدة ، والمطالبات المماثلة لبلدان حركة عدم الانحياز ، والدول الأعضاء في المؤتمر الاسلامي ، فان نهاية الأزمة في أفغانستان تبسّد وبعيدة . وانه لمن دواعي الأسف أن يتورط الاتحاد السوفياتي - الذي تمتع تقليدياً بعلاقات طيبة مع بلدان تلك المنطقة ، بما فيها أفغانستان ، والذي يفخر بتضامنه مع قضايا العالم الثالث - أن يتورط وأن يتمادى في عمل أثار مأساة هائلة لشعب أفغانستان ، وعارضه المجتمع الدولي أشد المعارضة .

ان الآثار الخطيرة لأزمة أفغانستان تضاف اليها مشكلة انسانية واسعة متعاطمة ، تتمثل في هجرة السكان الأفغان على نطاق واسع جداً من بلادهم . ان حوالي ثلاثة ملايين أفغاني لاجئ ، يمثلون خمس عدد سكان البلاد ، أجبروا على البحث عن ملجأ على أرضنا فحملونا مسؤولية عظيمة في تأمين احتياجاتهم ، وقد قبلنا هذه المسؤولية عن طيب خاطر باعتبارها واجبنا الانساني الاسلامي .

ولما كانت بلادنا تتأثر تأثراً بالغاً بالأزمة التي اجتاحت المنطقة المجاورة لنا ، فسان باكستان لها مصلحة مباشرة حيوية في حل المشكلة الافغانية حلاً سلمياً . واتساقاً مع قرارات الأمم المتحدة ، تعاونت باكستان تعاوناً مخلصاً مع كل مسعى دولي ، بما في ذلك الجهود البناءة للأمين العام للأمم المتحدة وممثله الشخصي في أفغانستان . ان مناقشات جنيف التي عقدت في شهر حزيران / يونيه برعاية الأمين العام ، شكلت خطوة هامة في جهوده من أجل تحقيق تسوية سياسية . لقد اشتركنا في هذه المحادثات بروح ايجابية بناءة . ونحن نتطلع الى المزيد من التقدم في عملية المشاورات التي بدأها الأمين العام . ونؤكد له تعاوننا المتواصل معه .

وما زلنا نأمل أملاً حاراً في أن تحل عما قريب الأزمة الافغانية وفقاً لقرارات الامم المتحدة ، وبهدف تعزيز السلم والامن في المنطقة ، مع احترام استقلال كل دولة وسيادتها وسلامة أراضيها . ان تشعبات الأزمة في أفغانستان ، والمناخ الامني المقلق في منطقتنا ، قد زادا من قلقنا في الدفاع عن حدودنا ، اننا نحاول جدياً تحويل هذه الحدود الى حدود سلام دائم ، ولكننا لا نملك التحكم في التطورات التي تجرى في المنطقة المجاورة لنا ، ولا يمكننا ان نحول أنظارنا عن ضرورة ابقاء دفاع كاف يتناسب مع حجم بلدنا ، واتساع حدوده الدولية التي تمتد عبر أكثر من خمسة آلاف كيلومتر . ان تقوية قدرة باكستان الدفاعية يجب ألا تكون مثار قلق لأي بلد آخر ، اولاً ، لأن أي تلميح بمثل هذا القلق لا تكون له أية علاقة بالحقيقة . وثانياً ، لأن الذين يقومون به يتحلون بميزة الحكم على المسائل الحيوية التي تقع في نطاق مجالنا السيادي دون سواه . اننا لسنا مرتبطين بأية كتلة ، أو توافق اراء استراتيجي . وحققنا في الحصول على حد أدنى من قدرة الدفاع الخاصة بنا ، انما هو تعبير عن وضعنا السيادي وعن عدم انحياز بلدنا .

ان النزاع المؤسف القائم بين ايران والعراق كان مصدر قلق عميق وحسرة لنا . ان هذه الحرب ، بالاضافة الى ما تتسبب فيه من خسائر مادية وبشرية ، تزيد من خطورة مناخ عدم الامن في منطقة حساسة للغاية . ان الانباء السريع لهذه الحرب هو في مصلحة جميع شعوب المنطقة . لقد قام رئيس الباكستان - ان يحذوه هذا الاعتقاد - بعدة مساع ، من جانبه وبلاشتراك مع غيره ، تحت رعاية المؤتمر الاسلامي ، وسوف يواصل بذل كل المساعي من أجل حل هذا النزاع المأساوي .

ان الاضطرابات التي تشكو منها المنطقة المجاورة لنا ، جعلتنا ندرك ان اراكسا تامسا
اخطار التنافس والمواجهة بين الدول الكبرى اللذين تعرضت لهما تاريخيا منطقة المحيط الهندي
بصفة دائمة . ان باكستان ما برحت تؤيد بثبات اقتراح سرى لانكا باقامة المحيط الهندي كمنطقة
سلم وذلك يرمز الى التطلعات التي تتقاسمها شعوب المنطقة من اجل التقدم في ظروف السلم
والامن . وفي السياق الاقليمي والدولي ، على حد سواء ، سوف نتعاون مع كل مبادرة تستهدف
القضاء على الوجود العسكري الاجنبي في منطقة المحيط الهندي ، وازالة التهديدات ، سواء
اكانت من داخل المنطقة أو خارجها التي تهدد استقلال بلدان المنطقة وسيادتها وسلامتها
أراضيها .

يسعدني أن لاحظ أن هناك سبعة بلدان من جنوب آسيا قد اتخذت تدابير محددة لتعزيز التعاون الاقليمي من أجل رفاهية وتقدم شعوبها . ولقد تم القيام بدراسات مشتركة وبرامج عمل لتعزيز التعاون في قطاعات الاقتصاد الهامة من أجل الفائدة المتبادلة . وكسان الاجتماع الذي عقد مؤخرا في اسلام آباد لوزراء خارجية دول جنوب آسيا ، الثالث في سلسلة الاجتماعات التي تهدف الى انشاء تعاون تقليدي يبشر بالخير ، وتفهم فيما بين بلدان جنوب اسيا ، نلتزم بتعزيزهما في المستقبل .

ان العلاقات القائمة على حسن الجوار بين باكستان والهند ، فضلا عن حتميتها بسبب الواقع الجغرافي السياسي ، هي أمر جوهري لتحقيق طموحات وأمني الملايين من الناس في بلدنا في العيش في سلم وضمن حياة كريمة ، ورخاء وانتعاش لأنفسهم وللأجيال المقبلة . وبهذه الروح ، ترغب باكستان باخلاص في التطبيع الكامل للعلاقات مع الهند ، الذي يمكن احرازه بحل خلاف جامو وكشمير ، وهي المشكلة الوحيدة المعلقة بين البلدين .

لقد تقدمت حكومة باكستان بعدة مبادرات ، من بينها عرض اتفاقية عدم اعتداء لتشجيع جو من الثقة . ويسرنا ان نعلم بأنه في شهر كانون الثاني /يناير الماضي ، اتفق وزير خارجية البلدين على أن إبرام اتفاقية كهذه سيقدم اسهاما ايجابيا للسلم والاستقرار في المنطقة . ورحبنا كذلك باقتراح رئيس وزراء الهند لانشاء لجنة مشتركة بين البلدين . لقد تم فعلا تبادل الآراء بشأن المسائل الموضوعية الواردة في هذين الاقتراحين ، مما يبشر بمستقبل حسن للعلاقات الباكستانية الهندية ، التي يعتمد عليها سلم وتوازن المنطقة الى درجة كبيرة .

لقد تمسكت باكستان على الدوام بموقف مبدئي ثابت بالنسبة للمسائل التي تتعلق بسيادة وحرية الدول ، سواء كانت متعلقة بمنطقتنا أو بمناطق بعيدة عنها . ووفقا لذلك ، تؤيد باكستان حق شعب كمبوتشيا في تحديد مستقبله دون تدخل خارجي ، وقد انضمت الى النسداء الدولي الداعي الى انسحاب القوات الاجنبية من تلك الأرض التعيسة الحظ . وترحب باكستان بتشكيل حكومة ائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، برئاسة الأمير سيهانوك ، وهي تأمل أن تمهد هذه الحكومة لخلق الظروف المواتية للتنفيذ الكامل لقرارات الجمعية العامة بشأن المسألة الكمبوتشية .

ونحن نشعر بنفس القدر من القلق بشأن الحالة الخطيرة في جنوب الأطلسي ، ونأمل في التوصل الى حل تفاوضي للمشكلة ، على أساس قرارات الأمم المتحدة .
ان الاحتلال غير الشرعي لناميبيا والنظام البغيض للفصل العنصرى ، اللذين فرضا على السكان السود في جنوب افريقيا ، ما زالا يشكلان اهانة للأخلاق والقيم الانسانية .
ان الآمال التي كانت تحدونا باستقلال مبكر لناميبيا ، نتيجة لاعتماد قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) لم تعش طويلا . ورغم قبول جنوب افريقيا ، في البداية ، لخطة الأمم المتحدة لاجراء انتخابات حرة وعادلة في ناميبيا تحت رعاية ورقابة الامم المتحدة ، فانها تنصلت من تنفيذها ، وشككت حتى في نزاهة الأمم المتحدة . وتقع مسؤولية ضمان تنفيذ خطة الأمم المتحدة على عاتق واضعيها ، وعلى وجه التحديد ، على فريق الاتصال الغربي ، لان مصداقية التزامه بهذه الخطة تتعرض للخطر .

وتشارك باكستان المجتمع الدولي في دعوته الى تحقيق استقلال ناميبيا بدون تأخير ، وتؤكد من جديد تضامنها التام مع كفاح الشعب الناميبى بزعامة سوابو الذى يستهدف انهاء الفصل القائم من الاستعمار في بلده .

وتشارك باكستان في أسف المجتمع الدولي وخيبة أمله الناجمين عن اخفاق الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح . ومن الواضح أن التوترات الدولية الحادة حالت دون احراز تقدم في المسائل الهامة لنزع السلاح ، التي أضحت النذر اليسير من الانفراج فى العلاقات بين الشرق والغرب ، والتحسين في الوضع السياسى العالمى ، شرطين لازمين لها . ومع ذلك ، يجب ألا يؤدى اخفاق الدورة الاستثنائية الثانية الى التشاؤم ، كما يجب ألا يفسر بأنه هزيمة لمثل عليا . ان قضية نزع السلاح تتعلق ببقاء البشرية ذاته ، ويجب السعي من أجلها بالتزام عميق ونظرة ايجابية وشعور بالمصير .

وتؤمن باكستان بنهج شامل لنزع السلاح ، وتؤكد الحاجة الى السعي لتحقيقه على كل المستويات لأنها مرتبطة عضويا ببعضها . واحراز تقدم في مجال ما ، قد يحفز الى التحرك فى مجال آخر . وعليه ، فاننا نرحب بالمبادرات ، سواء على المستوى الثنائى أو الاقليمى أو العالمى كترحيبنا بالتدابير ، سواء كانت مؤتنة الصفة أو اتخذت من منظور طويل الأجل .

ان منع نشوب الحرب النووية هو التحدى الأولي الذي يواجهه عصرنا ، وهو يوضع مسؤولية خطيرة على عاتق جميع الدول ، وبخاصة الدول النووية الرئيسية . ونحن نرحب باعلان الاتحاد السوفياتي بعدم البدء باستخدام القوة النووية كما رحبنا بالتزام الصين بنفس المبدأ الذي أعلنت عنه سابقا . وقد شجعنا كذلك استئناف المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن تخفيض القوات النووية الميدانية والاستراتيجية ، ونأمل في أن يحقق هذا الحوار نتائج ملموسة .

ودون التقليل من أهمية المبادرات الفردية أو الثنائية ، فنحن على اقتناع بأن من الأفضل معالجة القضايا المعقدة لنزع السلاح ، وبخاصة نزع السلاح النووي ، في الاطار المتعدد الجوانب . ان خطر الأسلحة النووية خطر شامل ، ويهم بدرجة متساوية جميع أعضاء المجتمع الدولي . ولذلك تبقى الامم المتحدة المحفل الأكثر ملاءمة لمتابعة مفاوضات نزع السلاح بصورة فعالة .

لقد تقدمت باكستان ، مدفوعة بالتزامها بأهداف نزع السلاح العام والكامل ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، بمبادرات في الامم المتحدة ترمي الى انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا . والى اعطاء الضمانات الفعالة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام تلك الأسلحة ضدها . ويمكن لتدابير كهذه أن تدعم الروابط من أجل برنامج شامل لنزع السلاح .

ان مطالب الأمن ونزع السلاح والتنمية مترابطة بصورة أساسية . ومن شأن التقدم فسي مجال نزع السلاح أن يؤدي الى تحرير موارد هائلة تصرف الآن على سباق التسلح الجنونسي ، وتوجيهها نحو التنمية الاقتصادية ومحاربة الحرمان والمرض اللذين يصيبان قطاعات كبيرة من البشرية . وينبغي لقضية تاريخية مشتركة تسعى من أجل نظام عالمي جديد أن تحفز جهودنا في تعزيز الأمن الدولي والسعي الى نزع سلاح فعال والتخفيف من وطأة الظلم والتباين اللذين يكتنفان الوضع الاقتصادي الدولي .

وفي غضون السنوات المحدودة الماضية شهدنا بتأثير التدهور السريع لأزمة النظام الاقتصادي الدولي . فقد دفع الركود ء والكساد ء والتضخم وتراكم الدين الخارجي بالاقتماد العالمي بسرعة شديدة الى مستويات تفوح منها رائحة الكساد العظيم . وقد أدى هذا الى بزوغ آفاق وممارسات جديدة تتسم بحلول انانية قصيرة الأجل . وهي غاصرتتناقض مع روح التعاون الاقتصادي الدولي ومبادئ التكافل . ان استمرار بعض البلدان المتقدمة النمو في اتباع سياسات ترمي الى القضاء على التضخم قد نقلت المشكلة بسرعة الى البلدان النامية بسبب طبيعة التكافل الكامنة في الاقتصاد العالمي .

وفي الوقت الذي أصبح فيه الانكماش في الاقتصاديات ظاهرة عالمية ء نرى أن الوطأة العظمى للأزمة قد وقعت على كامل البلدان النامية . ففي عام ١٩٨١ ء ولأول مرة منذ الخمسينات ء انخفض معدل الدخل الفردي الحقيقي في البلدان النامية في مجموعها ء بالأرقام المطلقة . وقد أدى التباطؤ في عملية التنمية الى معدلات قياسية للبطالة في البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء ء مع ما يترتب عليها من اضطراب اجتماعي وفقدان متزايد للأمن السياسي .

ان التدهور السريع في شروط التجارة في البلدان النامية ، وازدياد النزعة الحمائية ، وانخفاض التدفقات المالية ، قد أدت الى زيادة كبيرة في ديونها الخارجية مما أدى الى تخفيضات كبيرة في ميزانيات التنمية ومعدلات النمو . وفي نفس الوقت فان عبء ديون البلدان النامية المستوردة للنفط قد ازداد خلال ١٩٨١ بخمسين بليون دولار على مستوى ١٩٧٨ ، وقد أدى هذا الى تغذية الانكماش فيها بتخفيض قدرتها على الاستيراد .

ان الزيادة في العجز الجارى في الحسابات ، وعدم وجود الأجهزة الدولية المناسبة في المدى القصير ، أو التي تقوم بتصويب عدم التوازن الهيكلي الأساسي في المدفوعات الدولية في المدى الطويل ، هو المشكلة الرئيسية التي تواجهنا اليوم . والذي ينبغي أن يهتم به المجتمع الدولي هو أن عبء هذه المواءمة غير العادية قد نقل الى البلدان النامية وهي أقل أعضاء المجتمع الدولي تحملاً لمثل هذا العبء .

اننا نعتقد أن المجتمع الدولي يمكنه أن يجد الحلول لمشاكله . ان مظاهر العجز الصارخة في النظام الاقتصادى القائم والمسؤولة عن الأزمة الحالية تقدم أيضا فرصة نادرة لاعادة بناء مختلف مكونات النظام الاقتصادى الدولي على أساس عادل ومنصف . وهناك حاجة الى تغييرات هيكلية كبيرة وعاجلة ، وأن مؤشراتنا مفصلة بوضوح في الاستراتيجية الانمائية الدولية ، وفي القرارات التي اعتمدها الأمم المتحدة بشأن اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد . ان العلة الأساسية لا تتمثل في نقص السيولة في النظام الدولي ، ولكن في توزيعها السيء .

ومن المؤسف حقا ، أن المفاوضات العالمية الشاملة التي اقترحت في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة لم يبدأ فيها بعد . ان التأكيدات التي طلبتها البلدان الصناعية قد وردت في الاقتراح الذى تقدمت به مجموعة السبعة والسبعين حول هذا الموضوع . ولندع جانبا ان ، الشكوك والمخاوف حول نوايا كل منا ، ولنتقدم الى الأمام لبحث القضايا الضمنية . ومع ذلك ، فان ما يزعج حقا هو أن الافتقار الى التقدم في بدء المفاوضات العالمية الشاملة كان مصحوبا بموقف مشابه في المفاوضات في مجال القطاعات .

وهناك تطور مقلق آخر هو التضائل المزعج في روح التعاون الدولي ، في وقت يمكن فيه لتعاون

اقتصادي متزايد ومتعدد الأطراف أن يلعب دورا هاما في دفع عطية الانعاش الاقتصادي الدولي .
ومنذ ثمانية أعوام مضت ، عندما اعتمدت الجمعية العامة في الدورة الاستثنائية السادسة القرار ٣٢٠١ (د - ٦) بشأن النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، فانها أكدت بما لا يدع مجالا للشك واقـع التكافل ، وهو تكافل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وقد اعترفت الجمعية العامة كذلك بحقيقة أن الرفاه السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الوقت الحاضر ، والنسبة للأجيال المقبلة ، يعتمد أكثر من ذي قبل على التعاون بين جميع أعضاء المجتمع الدولي على أساس المساواة في السيادة وازالة عدم التوازن القائم فيما بينها .

ان التكافل الدولي يتطلب أن تقوم اعادة ونمو الاقتصاد الدولي على أساس التعاون الدولي . ويمكن أن نجد حلا للمشاكل الحالية التي تتضمن التحويلات المالية ، والشاعر الحماية ، وتغيير الاتجاهات نحو سياسات معاونة التنمية ، وذلك من خلال مساعدة وعون متبادل . ان ما نتطلع اليه ليس هو التنازلات التجارية أو المالية القصيرة المدى ، وان كانت مهمة في حد ذاتها ، ولكن ما نسعى اليه هو تغييرات هيكلية طويلة المدى تتضمن ايجاد اطار عمل من أجل التوسع في التجارة العالمية ، وتوفير التمويل للتنمية على أساس طويل المدى ، واضفاء الطابع الديمقراطي على النظام المالي الدولي الحالي لتمكينه من العمل بطريقة منصفة وفعالة .

لا يوجد بديل للحوار والتعاون المتبادل للتغلب على العلة التي تصيب اقتصاديات الشمال والجنوب على السواء . ان ازدياد التكافل في الاقتصاد العالمي قد ضمن أنه لا يوجد بلد أو مجموعة من البلدان يمكنها تحقيق انتعاش حقيقي من خلال الادارة الداخلية القديرة لاقتصادياتها . ان توافق الآراء على جذور المشاكل الحالية ، وعلى ضرورة تنسيق الاستجابات لحلها ، هو أمر لا غنى عنه في هذا المجال .

وبينما تدعو البلدان النامية الى استجابة عالمية للأزمة الحالية ، فانها متيقظة للحاجة لدعم التعاون الاقتصادي فيما بينها . وهذا هو أحد المجالات التي حدثت فيها تطورات ايجابية . ونحن نعتقد أن التوسع في التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية ، هو عنصر حيوي ودينامي في أي عطية

إعادة الهيكلة الفعالة للعلاقات الاقتصادية الدولية . ومع ذلك ، فإن التعاون بين البلدان النامية يمكن أن يكون مكثراً ، وليس بديلاً ، لنظام اقتصادي دولي جديد يقوم على الانصاف والعدالة . ان الأزمة الاقتصادية الحاضرة تتطلب الحكمة وبعد النظر من جانب قادة الدول الصناعية . اننا نتطلع الى ظهور الدولية الجديدة ، واحياً روح جديدة للتعاون العالمي والاعتراف بحتمية التكافل التي تتطلب ادارة أكثر انصافاً للنظام الاقتصادي الدولي . ان الاقتصاد العالمي يجب اعادته بناءً على أساس سليم ودائم من الكفاية الاقتصادية والعدل الاقتصادي ، مع المشاركة الكاملة من جانب البلدان النامية في اتخاذ القرار ، وليس على أساس استبعادها . ان هذا مطلب أساسي لا يطسك قادة العالم ان يتجاهلوه في سعيهم من أجل تخفيض التوتر وتعزيز السلم والانسجام .

الشيخ فيصل الحجيلان (المملكة العربية السعودية) : بسم الله الرحمن الرحيم .

أود في ستهل كلمتي أن أتقدم اليكم يا سيادة الرئيس بخالص التهنية لا انتخابكم رئيساً للدورة العادية السابعة والثلاثين للجمعية العامة ، وان دل هذا على شيء فانما يدل على حسن الاختيار ، وعلى ما تتحلون به من كفاءة عالية لمثل هذا المنصب الرفيع .

كما لا يفوتني أن أحبي رئيس الجمعية العامة في دورتها السابقة سيادة السيد عصمت كنانسي ، وأن أعرب له عن تقديري لحكومة بلاده البالغ على الجهود الحثيثة التي بذلها في ادارة أعمال الجمعية العامة ، وأتوجه اليه بالشكر العميق على رئاسته الموفقة للدورة السابقة .

كذلك فانه لمن دواعي سروري أن أعر نيابة عن حكومة المملكة العربية السعودية عن التهاني الخاصة لمعالي السيد بيبري كوبيار لا انتخابه أميناً عاماً لهذه المنظمة ، معرباً عن تمنياتنا له بالتوفيق في جهوده لتدعيم فعالية الأمم المتحدة بما يمكنها من تحقيق أغراضها وأهداف ميثاقها .

ها نحن نفتتح دورتنا الجديدة هذه في جو يسوده القلق والتوتر فما فتئت النزاعات والأزمات الدولية تتشابك وتتعدد ، وما زالت العوامل التي تفرق بين الدول تزيد على تلك التي تجمع بينها . ان جدول أعمال دورتنا الحالية يزخر بالمشكلات الشائكة التي تحمل في طياتها تهديداً حقيقياً للأمن والسلم الدوليين . ان نظرة متفحصة نلقيها على الوضع الذي يسود الساحة الدولية تبين لنا بجلاء

أن الفجوة التي تفصل بين تطلعاتنا الى عالم يسوده السلام وترتكز العلاقات بين أعضائه على أسس من الحق والعدل ، وبين الواقع الفعلي القائم الذي تتحكم فيه معايير القوة وتسيطر عليه سياسات الهيمنة ومحاولات فرض الأمر الواقع . ان تلك الفجوة لاتزال قائمة ، ان لم تكن قد زادت عمقا واتساعا .

لقد طرأت على العلاقات الدولية الراهنة مؤشرات خطيرة هي من سمات الحرب الباردة ، فخطر الاستقطاب يضع العالم في حالة من عدم الاستقرار ، والانفراج الذي ميز العلاقات بين الشرق والغرب في العقد الماضي قد تحول الى المواجهة التي لا يمكن التكهن بنتائجها * .

* تولي الرئاسة نائب الرئيس السيد ايلتر توركن (تركيا) .

A/37/PV.16
44-45

وهناك تصاعد في سباق التسلح ، كما أن القوة والتهديد باستخدامها والارهاب كلها أصبحت سمات تميز العلاقات الدولية في الوقت الحاضر . ومن جهة أخرى فإن استمرار الجمود في الحوار بين الشمال والجنوب ، وما سببه من اتساع الهوة بين الدول الصناعية المتقدمة والنمو والدول النامية ، أدى إلى زيادة الوضع الدولي سوءاً ، ومدد الآمال في ايجاد نظام عالمي مستقر . وكل ايجاز فإن العالم يتردد إلى النظام القديم القائم على مجالات النفوذ السياسي والاقتصادي والمبني على الهيمنة والسيطرة والتبعية . ولا جدال في أن هذا الوضع شير للقلق والمخاوف ، ولا بد بالتالي من توجيه العزم نحو التخفيف من هذا التيار الخطير .

أليس من المفارقات الغريبة أن انسان هذا العصر ، الذي استطاع أن يحقق تقدماً مذهلاً في العلم والتكنولوجيا ، عاجز عن ايجاد الحلول لبعض المشكلات التي تسبب هو أصلاً في نشأتها وتطورها؟ أليس كل هذا مبرراً كافياً يدعونا إلى تكثيف الجهود لمواجهة هذه التحديات ، والبحث عن الوسائل الكفيلة بتأمين الاستقرار والسلام والأمن للمجتمع الدولي ، وحماية مصالح الشعوب والأمم ؟ ان الإشارة إلى وجود المشكلات والأزمات الدولية ليس كافياً لحلها والقضاء عليها . فمن الأجدى بعد تقييم الوضع الدولي موضوعياً التقدم بالتصورات العملية والأفكار الايجابية التي يستطيع المجتمع الدولي بواسطتها مواجهة الأخطار المحدقة به * .

اننا في المملكة العربية السعودية ، كما أشار إلى ذلك جلالة الملك فهد بن عبد العزيز في الكلمة التي وجهها إلى الشعب السعودي في شهر آب/أغسطس الماضي :

" نعمل في المحيط الدولي الشامل داخل دائرة هيئة الأمم المتحدة وفروعها ومنظماتها ، نلتزم بميثاقها ، وندعم جهودها ، ونحارب أي تصرف شان يسعى لضعافها وتقليص قوة القانون الدولي لتحل محله قوة السلاح ولغة الارهاب . ولقد كانت تصرفاتنا وستبقى تعكس احساسنا بالانتماء إلى المجموعة الدولية كأسرة واحدة مهما اختلفت مصالحها ، وتصور ايماننا بمبادئ السلام المبني على الحق والعدل ، ونعتقد بأن الأمن الدولي والاستقرار السياسي مرتبطان بالعدالة الاقتصادية وميثاقان منها " .

* تولي الرئاسة نائب الرئيس السيد تركمان (تركيا) .

وانطلاقاً من هذا فاننا نؤمن بأنه لا بد من توافر الأسس التالية ليتسنى تشييد صرح متين —
للعلاقات بين الدول يمكن بموجه التخفيف من حدة التوتر الدولي ، والتغلب على الكثير من المخاطر
التي تهدد الأمن والسلم الدوليين ؛

أولاً ، اننا نضم صوتنا الى أولئك الذين يدعون الى ضرورة اصلاح النظام السياسي الدولي —
الراهن ، ونعتقد في هذا المجال بأنه لكي يتم ذلك لا بد من أخذ الجادئ التالية بعين الاعتبار ؛
(أ) من الأسباب الأساسية التي تشجع الدول على سلوكها المؤدى الى الاستحواذ على
مناطق النفوذ ، واعتماد سياسة القوة لحل المشكلات هو عدم تحكيمها لسيادة القانون وغياب السوازع
الأدبي والأخلاقي في منحى تفكيرها . ولذلك فلا مناص لهذه الدول ، اذا كانت حريصة على استتباب
الأمن والسلام في العالم ، ونشر الرخاء والتقدم والازدهار للشعوب ، من أن تتقيد بالجادئ الأخلاقية ،
وتجعلها هادياً لها في مآهات وتعقيدات العلاقات الدولية المعاصرة . ان المملكة العربية السعودية
تقدم في هذا الصدد خلاصة تجربتها للمجتمع الدولي اسهاماً منها في تأمين الاستقرار والسلام والقضاء
على المشكلات التي تهدد وجود الدول ومقائها . فالمملكة ، كما أشار الى ذلك جلالة الملك فهد
" واحدة من دول أمة الاسلام ، هي منهم ولهم ، نشأت أساساً لحمل لواء الدعوة
الى الله ، ثم شرفها الله بخدمة بيته وحرمة نبيه ، فزاد بذلك حجم مسؤوليتها ، وتمييزت
سياستها ، وتزايدت واجباتها . وهي ان تنفذ تلك الواجبات على الصعيد الدولي ، تمتثل
لما أمر الله به من الدعوة الى سبيله بالحكمة والموعظة الحسنة . فالاسلام دين الرحمة والعقل
والقوة ، يأبى التخريب ، ويحارب الفوضىء محاربه للذل والضعف والاسترخاء " .

(ب) ان الأمم المتحدة هي المحفل الحقيقي لتعزيز الحرية والسلام والعدالة والأمن
والتعاون الدوليين ، لذلك فانه ينبغي علينا أن نوفر لها كل المقومات التي تسمح لها بمواجهة التحديات
التي تعترضها . ويجب أن تصبح أداة فعالة لتعزيز السلم العالمي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي
للجميع . واذ كان لهذه المنظمة أن تستمر ، كأداة فعالة للسلام ، فان شعوب العالم يجب أن تضع
ثقتها فيها . وان التزامنا بأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه يجب ألا يكون موضعاً للجدل أو الشك .

(ج) لقد أدى سباق التسلح وحجم الانفاق الهائل المترتب عليه الى زيادة حدة التوتر في العالم ، وأجبر ذلك الموقف العديد من الدول ، ولا سيما النامية منها ، على تخصيص قسم كبير من مواردها المحدودة لشؤون الدفاع ، وذلك على حساب متطلبات تقدمها ونموها الاقتصادي والاجتماعي . ويعدونا الأمل في أن تسفر الجهود التي يتطلع المجتمع الدولي بأسره الى منظمتنا هذه للقيام بها ، والدور الايجابي الذي تستطيع أدائه ، في هذا المضمار عن احراز تقدم جدي ملموس يحمي البشرية من الخطر المائل ، وينقذ الدول النامية من الزج بها في خضم الصراعات وتاهات التنافس على النفوذ التي أصبحت تهدد البشرية بأسرها .

ثانيا ، من الأمور الهامة بالنسبة لعالمنا المعاصر ومستقبله هو ذلك الجهد الرامي الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يكون أكثر عدلا وانصافا وايضا بتطلعات شعوب العالم لرفع مستوى معيشتها وحياتها . ولكي يكون بالا مكان اقامة مثل هذا النظام لا بد من معالجة الكثير من المواضيع الاقتصادية الهامة المطروحة أمامنا . ان جدول أعمال دورتنا هذه يتضمن عددا من المسائل والموضوعات ذات الأهمية القصوى تتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية . لذلك فاننا نرى أنه لا بد من الاسراع في بدء جولة جديدة من المفاوضات الاقتصادية الدولية الشاملة في محاولة جادة لتنشيط الأداء الاقتصادي وزيادة فعالية التعاون الدولي من أجل التنمية . ويؤسفنا أن تتعطل جهود الجمعية العامة ، الرامية الى بدء جولة جديدة من المفاوضات الاقتصادية الشاملة ، نتيجة استمرار الاختلاف على بعض المسائل الاجرائية ، التي كنا نأمل مخلصين في أن تجد الحلول المناسبة ، في ضوء ما وفره مؤتمر كانكون من فرص لبناء الثقة المتبادلة ودعم التفاهم المشترك بين الدول النامية والدول الصناعية . كذلك فاننا نرى ضرورة بذل الجهود الحقيقية لتحقيق أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، ولتوفير كافة وسائل الدعم الممكنة لكل من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومجلس الأغذية العالمي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وبرنامج الأغذية العالمي ، في جهودها الرامية نحو تذليل المصاعب الغذائية الدولية بشكل عام ، وعلى الأخص في ساعيها لزيادة المساعدات الغذائية والزراعية لافريقيا . كذلك أود أن أشيد بأهمية التعاون الاقتصادي والغني فيما بين الدول النامية ، الذي يحظى بعناية ودعم حكومة الملكة العربية السعودية باعتباره مكملا وليس بدلا للتعاون بين الدول المتقدمة والدول النامية ، ويستحق رعاية المجموعة الدولية وعنايتها .

ثالثاً ، ان سلام العالم وأمنه واستقراره رهين بالقضاء على مجموعة من المشكلات الدولية التي يعاني منها المجتمع الدولي في الوقت الحاضر . واذ كنا حريصين على استتباب الأمن والسلام وتوفير الرخاء والتقدم والازدهار لشعوب ودول العالم ، فلا بد من تكثيف كافة الجهود الدولية والعمل بسد ونبذ كل أو ملل على ايجاد الحلول العادلة والسريعة لتلك المشكلات . ان ترك تلك المشكلات التي تتفاقم مع مرور الزمن وتزداد تعقيدا وصعوبة بدون حل انما يهدد المجتمع الدولي وسلام العالم وأمنه .

(الشيخ فيصل الحجيلان ، المملكة
العربية السعودية)

ففي جنوب افريقيا لا يزال النظام العنصرى هناك يطبق سياسة الفصل والتمييز العنصرى بحق الغالبية الساحقة من أهل البلاد ، وصورة تتنافى مع أبسط القواعد الدولية والمبادئ الانسانية . اننا في الوقت الذى نؤيد فيه كفاح شعب جنوب افريقيا ، فاننا ندعو الأسرة الدولية لممارسة الضغوط اللازمة على الدول التى تدعم وتساند النظام العنصرى في جنوب افريقيا لكي تضع حدا لذلك ، وتجبر ذلك النظام على الانصياع للإرادة الدولية ، والتوقف عن ممارساته البغيضة ، والامتناع الفورى عن شن الاعتداءات على الدول الافريقية المجاورة ، وانهاء احتلاله لنايبيا ، واحترام قرارات الأمم المتحدة في هذا الصدد . كما أننا ندعو المجتمع الدولي الى الوقوف بحزم في وجه النزعة العدوانية المتمثلة في التعاون القائم ما بين جنوب افريقيا واسرائيل ، وخاصة في الحقل النووى والتجارب النووية المشتركة مما يشكل تهديدا خطيرا مباشرا لشعوب افريقيا وللأمة العربية وبقية شعوب العالم .

كذلك فان من المشكلات الهامة التى تواجه مجتمعنا الدولي وتتطلب حلا سريعا وحاسما ، هي القضية الأفغانية . ان استمرار التدخل العسكرى الأجنبي في الشؤون الداخلية للشعب الأفغاني يشكل جسيدا سافرا لانتهاكات قوة عظمى لسيادة واستقلال دولة صغيرة من دول الانحياز . واليوم وبعد مرور قرابة الثلاثة أعوام على التدخل السوفياتي في أفغانستان وما صحبه من اعتداءات على الشعب الأفغاني ، وعلى المساجد والقرى الآمنة وقصفها بالقنابل المحرقة واستعمال وسائل الحرب الكيميائية والاعتداء على أبسط مبادئ حقوق الانسان . مرة أخرى ، نحث الاتحاد السوفياتي على الانسحاب من أفغانستان حتى يستعيد الشعب الأفغاني الشقيق حريته واستقلاله وتكون له الكلمة الأخيرة في اختيار نظامه ومثليه وممارسة سيادته على أرضه .

وشمة مشكلة أخرى تتعلق بأمن المنطقة التى نعيش فيها واستقرارها ، وأقصد بذلك الحـرب الدائرة بين العراق وايران والتي تشعر المملكة العربية السعودية بالألم حيالها لوقوعها بين بلد بين اسلاميين متجاورين ، واننا في هذا الصدد ، نعرب عن أملنا في أن تتجاوب الحكومة الإيرانية مع عروض العراق ومساعي الخير التي تقوم بها منظمة المؤتمر الاسلامي ، وكذلك الأمم المتحدة ، ومجموعة دول عدم الانحياز ، لايجاد تسوية عادلة تحقق الدماء ، وتوقف الدمار ، وتعطي كل ذي حق حقه ، وتبني سياسة حسن الجوار ، وتوسعي دعائم عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول على أساس الشرعية الدولية .

على أن أخطر المشكلات التي تهدد الأمن والسلام الدوليين والتي تحول دون إمكانية استتباب الاستقرار والازدهار ليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب ، بل وفي العالم بأسره ، إنما تنبع من الدور العدواني المستمر الذي تقوم به اسرائيل ، والسياسة الاستيطانية العنصرية البغيضة التي تنتهجها . ان تحدى اسرائيل وعدوانها المستمر لهو أخطر عامل في القضية الفلسطينية . . قضية جميع الذين يؤمنون بحق كل شعب في تقرير مصيره بنفسه وإرادته الحرة . ونحن حينما نتحدث عن العدوان الاسرائيلي فاننا لا نقتصر في وصفه على أنه اعتداء على شعب آمن ستقر في وطنه الطبيعي ، واستباحة أرضه وممتلكاته ، أو على أنه استهتار بالهدوء والمثل العليا الانسانية ، وتحدي صرخ للقرارات التي تتخذها منظماتنا هذه . . بل اننا نتحدث عنه أيضا باعتباره عدوانا على ميثاق الأمم المتحدة وهداه وعلى القيم الأخلاقية والانسانية .

لا أريد هنا أن أستعرض تاريخ القضية الفلسطينية التي مضى على نشوئها ما يربو على أربعة وثلاثين عاما . واذ كنا نعتبرها في المملكة العربية السعودية قضيتنا الأولى فانها أصبحت بحق قضية العالم بأسره ، وأخذت من جهود المنظمة الدولية ما لم تأخذه قضية أخرى . وعلى الرغم من اعتراف معظم دول العالم بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرضه ، وعلى الرغم من الاعتراف الدولي المتزايد بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، فان اسرائيل لا تزال معنة في سياستها العدوانية وفي ممارسة سياسة الاستيطان الاستعماري لأرض فلسطين . بل ان اسرائيل بممارستها سياسة التصفية الجسدية للشعب الفلسطيني ، ومحاولاتها تشويه تاريخ فلسطين ، وتدوير المؤسسات الدينية والثقافية ، وتبديلها للتركيب السكاني إنما تهدف الى القضاء على الهوية الفلسطينية بصورة كاملة دون مبالاة بالرأي العام الدولي ومنظمة الأمم المتحدة .

وإذا كانت قضية فلسطين هي قضيتنا الأولى ، فان موضوع القدس الشريف يشكل في نظرنا قلب المشكلة ، وان المملكة العربية السعودية تؤكد في هذا الصدد باسمها واسم الدول الاسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي تصميمها على المحافظة على طابع القدس الاسلامي العربي ، وعلى اعادته

المدينة المقدسة الى السيادة العربية حتى تعود كما كانت دائما ملتقى للمؤمنين من جميع الأديان
الساوية الثلاثة ، ومثلا للتسامح والتعايش بين مختلف الأديان .

ان اسرائيل التي تمارس سياسة القوة والعدوان لا تقتصر في عدوانها على شعب فلسطين داخل
فلسطين المحتلة ، بل تتعدى ذلك الى العدوان على الدول العربية المجاورة . ان الاعتداء
الاسرائيلي الوحشي على لبنان الشقيق ، وما تسبب فيه من مجازر ومذابح يندي لها جبين الانسانية ،
يتعدى كونه انتهاكا للهدوء والقوانين والأعراف الدولية . انه يعتبر عودة بالمجتمع الدولي الى شريعة
الغاب ، وانتكاسا لمجموعة المبادئ والمثل والقيم التي حرص المجتمع الدولي على التمسك بها والدفاع
عنها .

ان استعمال اسرائيل في عدوانها الشرس على لبنان لأعتى أنواع الأسلحة وأشدّها فتكا وتدميرا
وبالذات ضد السكان المدنيين والنساء والشيوخ والأطفال لا يعرى اسرائيل ويكشف عن حقيقتها
العدوانية الارهابية الخبيثة فحسب ، بل يضع المجتمع الدولي والدول الكبرى التي تمد اسرائيل بتلك
الأسلحة والعتاد أمام مسؤولياتها .

ان تدفق ترسانة الأسلحة المتطورة على اسرائيل - بحكم الوهم الذي شاع في دول العالم
الغربي والذي استطاعت اسرائيل باذعانها الباطلة وتزييفها للحقائق أن تقنع به صانعي القرار السياسي
في تلك الدول - من أنه وسيلة لتحقيق الأمن لها . . . قد أدى الى عكس النتيجة المتوخاة ، وأصبحت
هذه الترسانة والقدرات النووية العسكرية الاسرائيلية مصدر تهديد مباشر للأمن المنطقة وسلامها وبعث
خطر مستمر على استقرار العالم بأسره .

ان نظرية اسرائيل في الأمن هي أخطر نظرية عدوانية شهدها العصر الراهن . وهي لا تقل
في خطورتها ، ان لم تزد ، عن النظريات النازية والفاشية التي تسببت في جر العالم الى حرب مدمرة .
ويحاول الصهيوينيون اليوم في الشرق الأوسط تطبيق نفس المنهج الذي طبقه النازيون في أوروبا قبل
الحرب العالمية الثانية .

ان الأعمال الوحشية التي ارتكبتها اسرائيل في بيروت الغربية وراح ضحيتها الآلاف من النساء
والشيوخ والأطفال من اللاجئين الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا ليست سوى تأكيد آخر لطبيعة

اسرائيل الغادرة وميولها الاجرامية الحاقدة . ان تلك المذابح التي ارتكبت ضد الأبرياء والمدنيين العزل لم تكن موجهة ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني فحسب بل انها وصمة عار في جبين المجتمع الدولي بأسره . لقد دحضت تلك المذابح افتراءات اسرائيل الكاذبة وادعاءاتها الواهية بأن دخول القوات الاسرائيلية الى بيروت الغربية كان لحفظ الأمن وقرار السلام ، حيث ثبت بما لا يدع مجالا للشك أن ذلك العمل العدواني السافر انما كان بهدف تصفية الوجود الفلسطيني والقضاء على الشعبين الفلسطيني واللبناني . ان المجتمع الدولي مطالب بتأييد لبنان وساعده على استعادة سيادته وسحب القوات الاسرائيلية الغازية من أراضيه دون أية شروط ، واتخاذ الاجراءات الرادعة ضد اسرائيل ، وعدم تمكينها من اتباع أسلوب الهيمنة ومدأ القوة اللذين تحاول فرضهما على الشرق الأوسط . ان المجتمع الدولي يجب ألا يكون أقل شجاعة من الأصوات التي انطلقت من داخل اسرائيل نفسها منددة بممارسات اسرائيل العدوانية في لبنان ومطالبة بوضع حد لها .

ان غياب الردع الدولي ، واساءة استخدام حق النقض في مجلس الأمن هما اللذان شجعنا اسرائيل على التماهى في غطرستها ، والاعتماد على القوة لتحقيق أطماعها وأهدانها التوسعية . اننا ندعو الدول كافة ، ولاسيما تلك التي تدعم الكيان الصهيوني وتمده بالساعات الاقتصادية ، والسياسية ، والعسكرية ، أن تكف عن تقديم تلك المساعدات لاسرائيل ، حتى تتوقف عن مواصلة سياستها العدوانية في الشرق الأوسط . ويجب ألا يسمح لاسرائيل بأن تواصل في صلف سلوكها الخارج على القانون ، فلقد آن الأوان للمجتمع الدولي أن يتجاوز مجرد ادانة سلوكها ، وأن يتخذ اجراءات فعالة لكبح جماح هذا السلوك .

ان الذين يساندون الكيان الصهيوني انما يقفون صراحة الى جانب العدوان والتوسع . ويشجعون أبشع وأخطر النظريات ضد الانسانية وحقوقها . ان الأمة العربية حريصة على مبادئ السلام والاستقرار والحق والعدل ، وهي ترغب في أن تعيش بأمان على أرضها ، وتقيم علاقات سلمية ومتكافئة من أجل تحقيق هذه الأهداف ، وفي أن تحدد أصدقاءها وأعداءها على أساس هذه المبادئ النبيلة . وهكذا فان العدوان الاسرائيلي الساعي لفرض الهيمنة في المنطقة ، يقابله توجه عربي صادق وأصيل نحو السلام الجني على الحق والعدل ، والمضي الى احقاق الحقوق ، واستتباب الاستقرار والسلام في منطقة الشرق الأوسط ، وفي العالم بأجمعه . ويستند الموقف العربي على المبادئ التي أقرتها مؤتمرات القمة العربية ، ولاسيما مؤتمر القمة العربي الثاني عشر ، الذي عقد في فاس في الشهر الماضي ، والذي أكد قراراته أن العرب طلاب حق وعدالة وسلام ، وأنهم يسعون الى بذل كل جهد استطاع وممكن ، لتحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط ، تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة .

لقد جاءت قرارات مؤتمر القمة العربي في فاس لتبرز من جديد الارادة العربية في السلام القائم على العدل ، حيث أخذت تلك القرارات بعين الاعتبار حقائق الوضع في المنطقة ، وتضمنت المبادئ والأسس التي تشكل منطلقا موضوعيا لاجلال السلام العادل والدائم . وفي مقدمة تلك المبادئ ، حق الشعب الفلسطيني الثابت في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على أرضه ، وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية مثله الشرعي والوحيد ، وذلك طبقا لمبادئ الحق والعدل ، ووفقا لقرارات الأمم المتحدة .

(الشيخ فيصل الحجيلان ، الملكة
العربية السعودية)

وهكذا ففي الوقت الذي تؤكد فيه الأمة العربية من خلال قرارات فاس ارادتها في السلام القائم على العدل ، تبرهن اسرائيل بتصرفاتها أنها لا تريد السلام ، وانما تريد مزيدا من التوسع ، ومزيدا من احتلال الأراضي . لقد أضحت جليا ، أن اسرائيل ليست هي التي تبحث عن الأمن ، وأن الذين يتطلعون الى الأمن انما هم العرب .

لن يتحقق السلام مادام هناك شعب يعاني القهر والاحتلال ، ومهانة العنصرية والاستعمار ، وأشكالا أخرى من السيطرة . ان التاريخ قد علمنا أن الشعوب التي حرمت من حقوقها الأساسية ، وقتت دائما بتحد وعزم ، في دفاعها عن هذه الحقوق ، وكانت مقاومتها تأخذ أشكالا مختلفة . ولن يتم السلام الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط الا بالاعتراف الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، واقامة دولته المستقلة ، وانسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس الشريف .

لن يتم السلام الحقيقي في الشرق الأوسط طالما استمرت اسرائيل في انتهاك أبسط مبادئ حقوق الانسان في الأراضي المحتلة ، وفي لبنان . لن يتحقق السلام طالما بقيت اسرائيل متمسكة بمخططاتها التوسعية ، وسياستها العنصرية . وأخيرا وليس آخرا ، فان ايجاد الحل الشامل والعادل للقضية الفلسطينية منطلق الى حل الكثير من المشكلات الدولية التي تهدد الأمن والسلم في العالم . وان لم يتأتى ايجاد ذلك الحل ، فان حالة التوتر الدولي ، وخطر تفاقم الأوضاع الى ما لا تحمد عقباه ، سيظل ماثلا أمامنا ومنذرا بأوخم النتائج والعواقب . ومن جهة أخرى ، فاننا اذا كنا نرغب في ابعاد العالم عن حافة الهاوية ، وننأى به عن سياسات التطرف ، والقوة ، والعدوان ، بكافة أبعادها وأنواعها ، فلا مفر أمامنا من أن تسود الحكمة ، والعقلانية تصرفاتنا وسلوكنا ، وأن نحرص على اتباع المبادئ والأسس الكفيلة بتخفيف حدة التوتر الدولي ، والتغلب على الكثير من المخاطر التي تهدد الأمن والسلم الدوليين ، والتي أشرت اليها آنفا ، وأن نتعاون جميعا على ايجاد الحلول للمشكلات والنزاعات الدولية ، لنتمكن بذلك كله من اقامة مجتمع دولي ينعم بالاستقرار والتقدم ، ويسوده الأمن والسلام .

السيد العلوي عبد الله (عمان) : السيد الرئيس ، أود أن أقدم لكم خالص
التنهاني على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والثلاثين ، وأن أعبر
عن تمنياتنا لكم ، ولأعضاء المكتب ، بالتوفيق في توجيه أعمالها نحو ما نشده من نتائج .
ولا يفوتني بهذه المناسبة ، أن أعبر للرئيس السابق ، السيد عصمت كتاني ، عن عميق الشكر ،
على الجهد الكبير الذي بذله خلال الدورة السادسة والثلاثين ، وعلى الطريقة البارعة التي أدار بها
أعمالها ، وأعمال الجمعية العامة خلال الدورات والاجتماعات المتعاقبة هذا العام .
لقد سعدنا ، بانتخاب الأمين العام الجديد للأمم المتحدة ، لما له من مركز مرموق وخبرة
طويلة بأعمال المنظمة ، بالإضافة الى ما حاز عليه في جميع ما قام به من أعمال ، من احترام وتقدير
ونحن اذ نهنوؤ السيد خافيير بيريز دي كوبيار ، على انتخابه بالاجماع لهذا المنصب ، فاننا على يقين
بأنه أهل لهذه الثقة العالمية ، ونتمنى له التوفيق في عهده الهام ، وفيما هو معلق عليه من آمال تنفيذها
للمهام الهامة الملقة على عاتقه .

إذا استعرضنا الوضع الدولي ، والاحداث التي مرت بنا منذ الدورة السابقة ، نجد أن الصورة - بكل أسف - قائمة ، وأن أغلب المشاكل التي سبق أن تداولنا بشأنها قد ازدادت تعقيدا ، وأن ما عبرنا عنه من آراء وآمال لم يتحقق منها الكثير ، وأن العديد من قراراتنا لم يحترم ولم ينفذ ، وأن آمالنا في إقامة علاقات دولية سليمة مبنية على مبادئ الميثاق والقانون الدولي والعدالة ما زالت بعيدة عن التحقيق ، وأن الأمم المتحدة - كما ذكر الأمين العام في تقريره عن أعمال هذه المنظمة - لم تستطع أن تلعب الدور الفعال الحاسم ، الذي رسمه لها الميثاق ، مما انعكس سلبيا على الأمل المعقود على قدرة هذه المنظمة على صيانة السلم والأمن والعمل بوصفها محفلا للمفاوضات . ولا بد لنا من السعي لعلاج هذا الانحراف عن الميثاق والعمل على التمسك به ومبادئه ، واهيا المفهوم الوارد به ، والذي يقتضي القيام بعمل جماعي من أجل السلام ، حتى نزيد من قدرة الأمم المتحدة على اداء وظيفتها الأساسية .

إن قائمة المشاكل المعروضة أمام هذه الدورة ، ما زالت كما كانت متعددة ومعقدة وطويلة ، لكننا نؤمن بأن تعدد وتعقد تلك المشاكل يجب ألا يكون مبعثا لليأس أو التقاعس عن مواصلة السعي لتحقيق ما نؤمن بأنه حق وعدل . ولا خيار أمامنا الا بمواصلة الجهد والتعاون بغية تحقيق ما نتطلع اليه من أهداف أهمها بناء السلام المبني على العدل .

على رأس قائمة المشاكل المعروضة أمامنا ، مثل الدورات السابقة ، مشكلة الشرق الأوسط ، وجوهرها القضية الفلسطينية . وكلنا يعلم ، أن العقبة الأساسية لحل هذه المشكلة لا تعود لقلّة ما بذل من أجل حلها من مساع داخل وخارج الأمم المتحدة ، بل تعود أولا وقبل كل شيء للتحدي الاسرائيلي المستمر للإرادة الدولية والاستهتار بكل المبادئ التي قامت عليها أساسا هذه المنظمة .

إن هذا الاستهتار ، بالرأي العام العالمي ، وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ، يشكل ظاهرة خطيرة حان أن وضع حد لها ، والا سادت العلاقات الدولية شريعة الغياب وانهار ما تبقى من ثقة وأمل في إيجاد حل سلمي لهذه المشكلة ، مبني على مبادئ القانون الدولي والعدالة ، كما سيؤدي لضعف الثقة بقدرة هذه المنظمة على إيجاد حلول سلمية عادلة

للمنازعات المعروضة أمامها ، وهو ما نبه اليه الأمين العام في تقريره المطروح
أمامنا .

ان سلطنة عمان بلد يدعو للسلام ، وان شعوب منطقتنا التي عانت طويلا من الحرب
وعدم الاستقرار تتطلع الى عهد يستتب فيه الأمن والاستقرار . وان السلام الذي ننشده جميعا
هو السلام العادل الذي يرتكز على أسس ومبادئ اقرتها هذه المنظمة ، السلام الذي ينهسي
مأساة شعب فلسطين ، وذلك بايجاد حل دائم وعادل يحقق للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة
في العودة وتقرير المصير وانطلاقا من هذا المبدأ أيدينا ولا زلنا نؤيد جميع مساعي السلام في
المنطقة ، وان مؤتمر القمة العربي الثاني عشر الذي انعقد بمدينة فاس بالمملكة المغربية ، والذي
شاركنا في أعماله قد وضع أسسا يمكن اتخاذها قاعدة ونبراسا لحل سلمي وعادل في منطقة الشرق
الأوسط ، كما أن المبادئ الثمانية التي تشكل الهيكل العربي لحل هذه الأزمة لا تخرج فـي
مجموعها أو في تفاصيلها عن المبادئ التي سبق وأن اقرتها منظمة الأمم المتحدة .

كذلك ، نود ان نسجل بأن المبادرة الأخيرة التي قام بها الرئيس ريغن ، رئيس
الولايات المتحدة الأمريكية لحل مشكلة الشرق الأوسط تنطوي على العديد من النقاط الايجابية
التي يمكن أن تسهم في الجهود المبذولة لاجاد تسوية لهذه القضية . ان خطة السلام العربية
ومبادرة الرئيس ريغن ، يخلقان معا مناخا مناسباً لاجاد تسوية دائمة وعادلة يجب استغلالها
وتطويرها ، ويجب أن لا يضعف جهودنا سلبية اسرائيل ، الا أن استمرار اسرائيل في التنكسر
لكل الجهود الدولية ، ورفض كل المقترحات المعروضة على الساحة لحل هذه القضية ، قد
خلق شعورا لدى الدول في حتمية اللجوء الى سياسة القوة لحل المشكلات السياسية بين الدول
الأعضاء ، وهو أمر خطير جدا .

ان عدوان اسرائيل على لبنان الشقيق ، واجتياحها لأراضيها وانتهاكها لسيادته ، قد
برهن للعالم أجمع ان اسرائيل لا تؤمن بالسلام ولكنها تؤمن بلغة القوة ، ولهذا فان المجتمع
الدولي لا بد وان يجدد تنديده بتلك الأعمال الهمجية ، ويطالب اسرائيل بسحب جميع قواتها
فورا من لبنان ، ومساعدة الشعب اللبناني على تحقيق آماله في الأمن والاستقرار .

في ٢٠ من أيلول / سبتمبر من هذا العام أصدرت وزارة الخارجية العمانية البيان التالي بخصوص الاحداث التي وقعت في لبنان :

" ان سلطنة عمان ، تستنكر بشدة ، المذابح البربرية التي ارتكبتها وترتكبها اسرائيل ضد اللاجئين الفلسطينيين العزل من شيوخ واطفال ونساء في مخيمي صبرا وشاتيلا في بيروت الغربية .

" ان هذه المذابح الجماعية التي ارتكبت وترتكب ضد الفلسطينيين في انتهاك لاحكام القانون الدولي ومقتضيات الشرعية التي اقرتها شعوب العالم في ميثاق الأمم المتحدة ، تطور خطير وخروج صارخ عن روح السلام ، وتصعيد للتوتر وعدم الاستقرار في المنطقة . وتذكرنا هذه المذابح بالمذابح الجماعية التي اقدمت عليها سلطات الاحتلال الاسرائيلي في دير ياسين وكفر قاسم ضد الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨ .

" ان غزو اسرائيل لبيروت الغربية ، ومسؤوليتها عن ارتكاب المذابح الجماعية ضد اللاجئين الفلسطينيين العزل من شيوخ واطفال ونساء ، يجيء في نطاق السياسة العدوانية التوسعية التي رابت سلطات الاحتلال الاسرائيلي على ممارستها ضد المدنيين ، متحديا بذلك كافة القيم الاخلاقية والانسانية والأعراف الدولية .

" واننا نناشد زعماء العالم ، والدول التي تولت مسؤولية جلاء المقاتلين الفلسطينيين من بيروت الغربية ، والرأي العام الدولي ، والهيئات الدولية والانسانية بوجود تحمل مسؤولياتها كاملة في هذه المرحلة الحرجة والدقيقة ، بوضع حد للمجازر الوحشية واللاانسانية بحق اللاجئين الفلسطينيين " .

ان انسحاب اسرائيل من كل لبنان أمر لا بد وأن يتحقق فوراً طبقاً لما أقره مجلس الأمن في هذا الشأن . وهنا نود أن نعرب عن الأمل في أن عودة قوات السلام المتعددة الجنسيات الى لبنان مرة أخرى ، بعد أن تولت في السابق مسؤولية جلاء المقاتلين الفلسطينيين ، سوف يساعد الحكومة اللبنانية في فرض سيادتها على كل لبنان .

ان استمرار العمليات الحربية بين الدولتين الجارتين ، العراق وايران ، يعتبر مصدر قلق وعدم استقرار لمنطقة الخليج كلها ، ويهدد جميع شعوب المنطقة بل والسلام والأمن العالمي ، بأخطار لا حصر لها ، كما يستنزف أغلب الموارد الطبيعية والبشرية لهاتين الدولتين بدلاً من توجيهها واستخدامها لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ولا يسعنا الا أن نضم صوتنا لمن سبقنا في المطالبة بالاسراع بوضع حد لهذا النزيف البشري والاقتصادي ، والحث على ايجاد حل سلمي بين الشقيقتين في أسرع وقت ممكن .

لقد رحبت عمان في اطار جامعة الدول العربية باعلان العراق سحب قواتها من الأراضي الايرانية الى الحدود الدولية ، واستعدادها للاشتراك في المفاوضات لانها الحرب ، واننا من نفس المبدأ ومن أجل مصلحة الأمن والاستقرار في منطقة الخليج ، نهيب بايران الشقيق ان توقف الحرب ، وأن تجنح المس السلم ، الذي يؤمن الحقوق المشروعة لجميع الشعوب .

رغم اصدار الأمم المتحدة قرارات عديدة تطالب بانسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان ، ورغم مطالبة المؤتمر الاسلامي ووزراء خارجية دول عدم الانحياز في دلهي بنفس المطلب ، أي بضرورة احترام استقلال أفغانستان وسيادتها وعدم انحيازها ، وانسحاب القوات الاجنبية منه ، رغم كل هذا ، نجد القوات السوفياتية ما زالت تحتل أفغانستان المسلم غير المنحاز ، ضاربة بعرض الحائط كل قرارات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات العالمية والاقليمية المهمة بهذا الموضوع ، ولا يسعنا الا أن نعبر من على هذا المنبر ، مرة أخرى ، عن مطالبتنا بضرورة وقف هذا العدوان وانسحاب جميع هذه القوات ، حتى يتمكن أفغانستان الشقيق من استعادة السيطرة على مقدراته واختيار نظام حكمه السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، دون أي تدخل أو قسر خارجي .

لا يمكن ونحن في معرض الكلام عن جنوب غربي آسيا ، الا وأن نشير كذلك للأوضاع المتردية في منطقة متأخرة لها في جنوب شرقي آسيا ، ونعني بالتحديد استمرار احتلال كمبوتشيا من قبل قوات الاحتلال الفيتنامية . ونأمل في هذا الصدد ، ان تؤكد هذه الدورة على ضرورة احترام الميثاق ومبادئه ، والعمل على المسارعة بايجاد حل سياسي سلمي عاجل يستند على مبادئ عدم التدخل في شؤون الدول ذات السيادة وعدم استعمال القوة ، والعمل على ضرورة الانسحاب الفوري لجميع القوات الفيتنامية ، حتى يتمكن شعب كمبوتشيا من تقرير مصيره بعيداً عن التدخلات الاجنبية ، وان تنعم هذه المنطقة بالسلام المنشود .

ترتبط عمان بروابط تاريخية بالعديد من بلاد وشعوب القارة الافريقية ، ونحن نشارك هذه القارة تطلعاتها وآمالها في ايجاد حل للوضع المتأزم في جنوبي افريقيا ، وخاصة في منطقة ناميبيا ، ونشارك في شجب التفرقة العنصرية ، وندعو لبذل المزيد من الجهد داخل الأمم المتحدة وخارجها ، لتحقيق آمال الشعوب الافريقية في الحرية والاستقرار .

ان سلطنة عمان ، بحكم موقعها الجغرافي ، يهتما بالدرجة الأولى ما يحدث في منطقة القرن الأفريقي ، وتأسف لاستمرار محاولات التدخل في الشؤون الداخلية في تلك المنطقة ، وتود ان تددين الاعتداءات على الصومال الشقيق ، وتطالب بأن تتوقف التدخلات الخارجية في شؤون هذه المنطقة ، حتى لا تقع ضحية لمحاولات التوسع الأجنبي ، ومساعي بث النظم الاجتماعية المستوردة من الخارج ، وفرضها على شعوب القارة بغية الهيمنة على مقدراتها الاقتصادية .

يرتبط بما يحدث في القرن الافريقي ، حرصنا على أمن وسلامة البلاد المطلة على المحيط الهندي ، وسلطنة عمان باعتبارها احدى الدول المطلة على هذا المحيط تهتم بأمن هذه المنطقة وتؤيد اعلانها منطقة سلام ، وتطالب بوضع حد لتصاعد تنافس الدول العظمى على مد مناطق نفوذها الى هذه المنطقة . وتحرض عمان من خلال عضويتها في لجنة المحيط الهندي على السعي لدفع المساعي من أجل انجاز التحضيرات اللازمة لعقد المؤتمر الخاص بالمحيط الهندي ،

المقرر عقده في كولومبو عام ١٩٨٣ ، حتى لا يتأخر مرة أخرى الهدف الذي تسعى اليه من أجل جعل منطقة المحيط الهندي منطقة منزوعة السلاح .

يود وفد بلادى أن يعرب عن ارتياحه لاصدار الجمعية العامة في دورتها الماضية ، الاعلان الخاص بعدم السماح بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول ، ونأمل أن يترجم هذا الاعلان الذي أكد على احترام هذا المبدأ الهام الى واقع عملي يضمن تنفيذه ، بما يؤكد حق جميع الشعوب في تحديد خياراتها ونظمها ، دون تدخل أو ضغط أو تهديد من الخارج .

لقد كانت عمان كشيلائها من الدول المسالمة تعلق آمالا عريضة وأهمية كبيرة على الدورة الاستثنائية المكروسة لنزع السلاح .

وكنا نأمل ، أن يكون النجاح حليف المفاوضات والمداولات التي أجريت خلالها ، ولكن ، كما ندرى جميعا ، أدى عدم التوفيق بين وجهات النظر المختلفة الى استحالة التوصل الى اتفاق على المواضيع الأساسية التي كانت مدروجة في جدول أعمال الدورة وذلك بالرغم من الاجتماعات التحضيرية التي سبقت عقدها .

لقد كان الأمل يحدونا في أن تترجم الدورة الاستثنائية الثانية الى واقع عطي - البيان الختامي الذي تبنته الجمعية العامة بتوافق الآراء في الدورة الاستثنائية الأولى لعام ١٩٧٨ . تلك الوثيقة التي أكدت فيها المنظمة على

"عزمها على أن تعمل من أجل نزع السلاح العام الكامل ، وعلى أن تبذل مزيدا من الجهود الجماعية الهادفة الى تعزيز السلم والأمن الدولي ، وإزالة خطر الحرب ، وخاصة الحرب النووية ، وتنفيذ تدابير عملية ترمي الى وقف سباق التسلح وعكس اتجاهه ، وتعزيز اجراءات التسوية السلمية للمنازعات ، وتخفيض المصروفات العسكرية واستخدام الموارد الموفرة على هذا النحو بطريقة تساعد على تعزيز رفاه جميع الشعوب وتحسين الأوضاع الاقتصادية للبلدان النامية" .
(قرار 10/2-S-10/2 فقره ١٢٦)

ان فشل المفاوضات في الدورة الاستثنائية الثانية وخيبة الأمل التي أصابت الكثيرين عوامل تبعث على الأسى والأسف ، ولكن يجب أن نتذكر بأن مسؤولية الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح مسؤولية أساسية تتبع ، كما قلنا من قبل ، من مبادئ وأهداف المنظمة لرساء قواعد السلم وحماية الأجيال المقبلة من ويلات الحرب . ومن الملمح استمرار الأمم المتحدة في تحمل المسؤولية كاملة دون تقاعس أو يأس . . ولا بد من تجميع الإرادة المشتركة لجميع الدول لاجلال الثقة محل الشك لكي نحرز النتائج الايجابية في هذا المجال .

ولا يسعني هنا ، الا أن أكرر ما جاء في بيان رئيس الدورة الاستثنائية الثانية عندما ذكر بأننا " . . ستجاهل الواقع اذا اخفقتنا في أن نلاحظ أن هذه الدورة قد عقدت خلال منعطف من المنعطفات المنعطفات ماثرا للقلق في العلاقات الدولية ، فالريية والصراع والشعور المتزايد بانعدام الأمن واللجوء الى القوة لا تزال سائدة . . " .

والمجتمع الدولي مطالب اليوم بالنظر بجدية في نسج العلاقات السائدة بين الدول لكي تعود السيادة الى مبادئ القانون الدولي والهبة الى ميثاق الأمم المتحدة ، ان لا يمكن احراز أي تقدم في مجال نزع السلاح الا في هذه الأرضية الأساسية من الاحترام والثقة .

ان بلدي يشعر ، كغيره من دول العالم ، بالأهمية المتزايدة لاقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يعتمد على التوازن المنصف بين أسعار المواد الأولية والمواد المصنعة ، ويراعي فيه احتياجات الدول النامية بهدف الاسراع بعجلة التنمية فيها . وانطلاقا من هذا المفهوم ، أيدت بلادي ، ولا تزال تؤيد ، مقررات مجموعة الـ ٧٧ ومساعدتها في هذا الشأن ، منذ أن اتخذت مبادئها المتعلقة بالمفاوضات العالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية والتي أقرتها الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين ، وتؤكد أن أي حل لا يمكن أن يتم الا من خلال اتخاذ نهج عالمي موحد ازاء المشاكل الاقتصادية العالمية تشترك فيه جميع الدول ، وذلك من خلال حلول متفوق عليها تكون دائمة ومنصفة للجميع .

ومنذ ذلك الحين ، وللأسف ، لم يلاحظ وفد بلادي أي تطور ايجابي في سير هذه المفاوضات الاقتصادية الشاملة ، بل على العكس شهد العالم تدهورا واضحا للحالة الاقتصادية لمعظم بلدان العالم ووجه خاص الدول النامية منها . فالانخفاض الواضح في تبادلها التجاري والزيادة الكبيرة في تكلفة رأس المال والطلب غير الكافي على صادراتها ، وازدياد سياسة الحماية واستمرار الشروط الصارمة غير المواتية لنقل التكنولوجيا ، قد جسدت نفسها في اقتصادات الدول النامية وعطلت نموها الاقتصادي وأدت الى زيادة حادة في جوانب العجز في ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية .

ان سلطنة عمان ، كدولة نامية ، تشعر بأهمية مثل هذا التعاون الاقتصادي الدولي . وتطالب الدول المتقدمة بضرورة مضاعفة عونها للنهوض بمعدلات التنمية في الدول النامية وتخفيف أعباء المديونية عنها ، وأن تبدي مرونة وجدية أكبر في المفاوضات المتعلقة بهذا الشأن . وترى أن المجتمع الدولي مطالب أكثر من أي وقت مضى بايجاد مخرج لهذه الأزمة الاقتصادية ، وذلك من خلال بذل كل جهد يحقق الأهداف والغايات الواردة في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث - آتين - في أن الفترة الوجيزة القادمة من خلال جهود الأمين العام للأمم المتحدة ستحظى بنتائج ايجابية في هذا الشأن .

لقد شاركت عمان في تبني النص النهائي لاتفاقية قانون البحار في نيويورك في ٣٠ نيسان /
 ابريل الماضي ، وذلك بالرغم من اغتال النص لبعض المقترحات والآراء التي قدمتها عمان في مسدات
 المؤتمر في السنوات السابقة . قمنا بذلك لاعتقادنا بأن الاتفاقية في مجملها منصفة للجميع وتضع حدا
 للوضع غير المنتظم الذي كان سائدا في البحار ، خاصة في مجال استكشاف واستغلال الثروات الكامنة في
 أعماق البحار لما فيه خير البشرية جمعاء ، مع عدم المساس بالحقوق الأساسية للدول الساحلية .
 ونحن نأمل أن تعيد الدول التي لم تتمكن ، لسبب أو لآخر ، من التصويت لصالح الاتفاقية
 النظر في مواقفها . فالاتفاقية ثمرة جهود مضيئة ومتواصلة طيلة السنوات العشر الماضية ، ولا يجوز أن
 تذهب هذه الجهود سدى ، وأن تعود الدول الى سابق ممارساتها دون ضابط قانوني ملزم يحدد
 الحقوق والواجبات في مجال البحار .
 وختاماً ، أود أن أشير الى التقرير القيم للأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة خلال
 الفترة الماضية . وفي تقديرنا ان ما جاء في هذا التقرير عن الحالة في العالم عامة ، وفي الأمم المتحدة
 خاصة ، يستحق منا اهتماماً يتجاوز الاهتمام الذي كنا نعطيه لهذه التقارير في الدورات الماضية . لقد
 عبر فيه بصراحة وواقعية عما يجيش في صدورنا وخاصة الدول النامية التي تحتاج أكثر من غيرها لدعم
 امكانيات الأمم المتحدة لضمان فعاليتها حتى تتمكن من القيام بال دور الهام المعلق عليها .
 ونأمل أن يولي هذا التقرير الاهتمام الذي يستحقه وأن نبحت خلال هذه الدورة الوسائل الكفيلة
 بعلاج أوجه القصور التي شابت أعمال هذه المنظمة ، خاصة في السنوات الأخيرة ، حتى تعود لتستعيد
 المكانة الهامة التي علقتها عليها شعوب العالم عندما أنشئت هذه المنظمة . وأن نجدد التعهد الذي
 اتخذناه في دياجة ميثاقها من العمل الجاد على انقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب وتأكيد ايماننا
 بالحقوق الأساسية للإنسان والدول ، كبيرها وصغيرها ، من حقوق متساوية وتجديد التزامنا جميعاً بما
 جاء في ميثاق هذه المنظمة من مبادئ وأهداف .

السيد خورجي (أنغولا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ، من دواعي سرورنا البالغ أن نبدأ ، نيابة عن حكومة جمهورية أنغولا الشعبية ، بأن نوجه اليكم تهنينا الحارة بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة العادية السابعة والثلاثين للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة . وسمحوا لي بأن أختتم هذه الفرصة لكي أعرب عن رضائنا وارتياحنا البالغين بأن نرى على رأس هذه الجمعية الموقرة ممثل بلد اشتراكي ، وهو جمهورية هنغاريا الشعبية ، التي نحفظ معها بعلاقات ممتازة من الصداقة والتعاون . ونتمنى لكم تحقيق أعظم قدر من النجاح في الاضطلاع بمهام منصبكم الرفيع .

وسمحوا لي بأن أؤكد أيضا مرة أخرى للسيد السفير عصمت كثاني تقديرنا العميق للطريقة المشرفة والممتازة التي قاد بها أعمال الدورة العادية السادسة والثلاثين للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة . وسمحوا لي ، كذلك ، أن أكرر للسيد الأمين العام ، خافيير بيريز دي كوبيار ، تقديرنا العميق للجهود الدؤوبة التي بذلها حتى الآن بحثا عن أنسب الحلول للمشاكل الخطيرة التي تواجهه المجتمع الدولي اليوم .

تعد الدورة العادية السابعة والثلاثون للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في لحظة خطيرة للغاية ، وفي فترة تاريخية حاسمة حيث تدهورت الأوضاع الدولية بدرجة خطيرة بلغت حد التهديد بغناء عدد معين من الشعوب .

اننا نشارك جميعا ، كل سنة ، في الدورة العادية للجمعية العامة . ونستمع الى سيل من الخطب والبيانات . ويؤكد على المبادئ النبيلة للحرية ، والسلام ، والعدالة ، والديمقراطية ، والتضامن ، والتنمية والتعاون مرة أخرى من جانب كل منا . ولكن ، لسوء الحظ ، فان تنفيذ هذه المثل والمبادئ يتوقف بالنسبة للبعض منا ، عندما يفاد ر مقر منظمة الأمم المتحدة .

لقد عبرنا مرارا وتكرارا في هذا المحفل ، عن قلقنا العميق بسبب التدهور المستمر في الوضع الدولي ، وسبب الآثار الوخيمة التي تتعملها البشرية جمعا نتيجة لهذا التدهور . ولا نستطيع ، ولا يجب علينا أن نخفي استياءنا وقلقنا العميق ازاء عجز المؤسسات الدولية وتخليها وعدم اكتراثها في مواجهة انتشار بؤر التوتر التي تعمد القوى الاستعمارية الى خلقها بدرجة خطيرة ، وصيغة خاصة حكومة امريكا الشمالية الحالية .

ولا يستطيع أحد هنا ولا يجب أن يتجاهل أسباب هذه الصورة المظلمة والأطراف التي تتحمل مسؤوليتها . والى متى ، سوف تظل الحكومات والشعوب المحبة للسلم والعدالة تنتظر من أجهزة الأمم المتحدة الملائمة الموجودة حاليا أن تتحمل مسؤوليتها في حزم واصرار ، وتتخذ من التدابير الأكثر فعالية ما يمكن أن تنفذها بعض حكومات الدول الغربية من أجل وضع حد للانتهاك الصارخ للبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ، والحروب الاستعمارية المستمرة ، ودعم العدوان من أى نوع ، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ضد الدول التي تتخذ مواقف تقدمية مستقلة ، والنهب الاقتصادي للبلدان الأقل تقدما ، والاصرار على القضاء تدريجيا على الهوية الموجودة حاليا والتي تتزايد اتساعا بين البلدان الغنية ، وأبين البلدان المتقدمة والبلدان الفقيرة ، أو البلدان المتخلفة ، وفرض القواعد العسكرية في معظم أجزاء العالم ، التي تقام عادة ضد رغبة الشعوب ، ووضع حد للاستمرار في عرقلة الجهود الجادة التي تبذلها البلدان الاشتراكية والقوى التقدمية والديمقراطية لتحقيق الانفراج ونزع السلاح العام والكامل ، والحظر الشامل على صناعة واستخدام أسلحة التدمير الشامل ، وصفة خاصة الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية ، بما في ذلك قنبلة النيوترون ، والقضاء على الارتفاع المتزايد في الميزانيات العسكرية والنفقات العسكرية التي تتصاعد نتيجة لزيادة سباق التسلح ، ومن ثم يمكن أن تخصص هذه المبالغ الهائلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتخلفة ، والمناورات المستمرة التي ترمي الى عرقلة اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي دعت اليه حركة بلدان عدم الانحياز .

في مواجهة هذا الوضع المزعج ، الذي يهدد ، دون شك ، مستقبل الشعوب ، وفي مواجهة المأساة المتنامية التي يكابدها ملايين البشر ، الذين لا يزالون محرومين من حريتهم والحق في اختيار مصيرهم ، ولا تتوفر لديهم الوسائل والسبل للكفاح ضد العبودية ، والاستبداد والبؤس ، والمجاعة ، والجهل والمرض ، فاننا نشعر بأننا مرغمون على أن نكرر : من الذى يتحمل المسؤولية الكبرى في المقام الأول عن هذا التدهور في الوضع الدولي ؟

كما نرى ، تتحمل هذه المسؤولية الادارة الحالية لأمريكا الشمالية وبعض حلفائها ووكلائها وأدواتها وعلائها ونظام بريتوريا العنصرى وتل أبيب .

ان رؤيتنا هي على هذا الوجه ، لأن الاعتقاد الجازم لحكومة جمهورية أنغولا الشعبية هو انه ليس هناك بلد اشتراكي ، تقدمي ، محب للسلم والعدل اتخذ أو سيتخذ مبادرات لنشر بؤر التوتر أو لبدء حرب نووية أو استخدام أسلحة أخرى للدمار الشامل ، لأن بقاء الانسانية ، والسلم والأمن الدوليين ، واستقلال الشعوب والتعايش السلمي هي بالنسبة لهذا البلد ، مبادئ وأهداف أساسية .

ان مشاكل العالم التي تؤثر تأثيرا خطيرا على السلم والأمن والتقدم والحرية والاستقلال تتطلب جهودا ضخمة من المجتمع الدولي كله . واستجابة عالمية يراعى فيها بصورة حتمية أن لكل شعب الحق في أن يختار بكل حرية نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، دون تهديد أو ضغط . وان من حق كل شعب أن يكون مسؤولا عن ثرواته الوطنية وأن يستغلها لصالحه . وان من حق كل شعب أن يرفض أى شكل من الرضوخ أو التبعية من أى مصدر ، وأى تدخل أو أى ضغط سواء كان سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا .

ولا يمكن انكار انه في الوضع الحالي ، أن الانفراج ونزع السلاح العام والكامل ، والتهديد النووي وسباق التسلح ، هي الشواغل الرئيسية للبلدان المحبة للسلم والعدل . وفي هذا الصدد فنحن نذكر أن موقف انغولا قد حدد مرة أخرى بوضوح في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . لذلك فلسنا في حاجة الى اعادة توضيحه هنا .

ولما كانت الجمهورية الشعبية لانغولا تدخل من الناحية الجغرافية في القارة الافريقية ، فمن المشروع لحكومة أنغولا أن تعطي أهمية أساسية للمشاكل الافريقية ولا سيما تلك الخاصة بالجنوب الافريقي مراعية الآثار الخطيرة على المنطقة وعلى العالم .

ولأكثر من عشرين عاما اعتمدت الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، وبلدان حركة عدم الانحياز العديد من القرارات ذات الصلة التي تعترف من ناحية بحق شعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال ومن ناحية أخرى تشجب أو تدين بشدة احتلال نظام جنوب افريقيا الاجرامي غير المشروع لناميبيا .

وأمام المواجهة المباشرة بالتهديد والعدوان والغزو المسلح من نظام بريتوريا الازهابي والعنصري منذ ١٩٧٥ فان جمهورية انغولا الشعبية تنتظر من المجتمع الدولي التزاما محددًا يتمشى مع متطلبات وقتنا ، حتى يمكن تسوية مشكلة ناميبيا نهائيا وحتى يكون شعب أنغولا قادرا من جانبه ، على طرد

المعتدين العنصريين ، والرد على الاعتداءات المقبلة وتأكيد حمايته لسيادته الوطنية ولسلامته
أراضيه .

فما هو الموقف اليوم ؟ كما هو معروف فان فريق الاتصال قدم في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ .
الى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) والى دول المواجهة والى نيجيريا ، خطة
عمل تتضمن ثلاث مراحل ، أولا أن تعتمد الأطراف المعنية المهمة حتى آخر كانون الثاني /يناير ١٩٨٢
المبادئ الدستورية التي ينبغي ادراجها في الدستور القادم لناميبيا ، ثانيا ، موافقة مجلس الأمن
والأمم المتحدة حتى نهاية آذار /مارس على تكوين وحدة قوات الأمم المتحدة وحجمها ، وأيضا على مسألة
" عدم تحيز " الأمم المتحدة التي أثارها نظام بريتوريا ، ثالثا ، أن تنفذ بدءا من نيسان /ابريل خطة
الأمم المتحدة ، وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يتضمن أربعة جوانب أساسية : وقف
اطلاق النار ، خفض التدريجي لقوات جنوب افريقيا الى ١٥٠٠ فرد ، تمركز قوات الأمم المتحدة في
ناميبيا ، وانتخابات حرة وعادلة .

ومنذ الجلسات الأولى مع فريق الاتصال - وظلبا خارج المارعله ورسالته - فان وفد امريكا الشمالية ،
طالب باتصالات ثنائية مع السلطات الأنغولية وبدأ محاولة اقامة علاقة بين وجود القوات الكوبية ذات الطابع
الدولي في جمهورية أنغولا الشعبية وبين عملية المفاوضات لاستقلال ناميبيا ، وقد رفضت حكومة أنغولا
ذلك بحزم على أساس منافاة مثل هذه العلاقة للعقل ، ولأنها في واقع الأمر تخفي الفكرة المريضة أو جنون
العظمة لحكومة امريكا الشمالية فيما يتعلق بوضع القوات الكوبية ذات الطابع الدولي في جمهورية أنغولا
الشعبية .

ونتيجة للطريق المسدود في المفاوضات حول المرحلة الأولى ، وسبب النظام الانتخابي الذي
اقترحه فريق الاتصال ، ومع مراعاة وجود القوات الكوبية في جمهورية أنغولا الشعبية ، وهو الأمر الذي
أصبح موضوع حملة تشويه وعداء من حكومة امريكا الشمالية التي تسعى لرد وازع وهأى ثمن الى ربط هذا
الوجود بعملية استقلال ناميبيا سواء مباشرة أو من خلال النظام العنصري لجنوب افريقيا ، الذي أصبح
صدى لصوتها ، وجعله وسيلة اضافية لمنع تنفيذ القرارات التي اعتمدها الأمم المتحدة ، فان وزير
خارجية جمهورية أنغولا الشعبية وجمهورية كها قاما باسم حكومتيهما ووصفهما ممثلين لهما باعداد وتوقيع
اعلان مشترك في ٤ شباط /فبراير ١٩٨٢ أحاط به علما أعضاء هذه الهيئة الدولية .

لذلك من المناسب أن نذكر أنه في نهاية شهر آب/أغسطس ١٩٨١ وفي حفل غذاء أقيم للصحافة الأجنبية المعتمدة في جنوب افريقيا وفي نفس اللحظة الذي يتم التمهيد فيها لعدوان واسع النطاق ضد جمهورية أنغولا الشعبية أعلن رئيس وزراء جنوب افريقيا ان " الكويين لا يظنون تهديدا لجنوب افريقيا " وان جنوب افريقيا " لا تعتبر انسحاب الكويين من أنغولا شرطا مسبقا للحل السلمي لمسألة ناميبيا " . وبالرغم من ذلك ، فمن العجيب بل ومما له دلالة أن عددا معينا من الذين أعلنوا عن قلقهم فيما يتعلق بوجود القوات الكوية في جمهورية أنغولا الشعبية لم يظهروا أى اهتمام بشأن الاحتلال غير الشرعي لقوات جنوب افريقيا الفاشية والعنصرية لجزء من أراضي أنغولا لأكبر من عام . فما هو الدرس المستفاد من ذلك ؟

بعد ، وفي الشهر التسعة الأخيرة ، قام جيش جنوب افريقيا ب ٥٨٠ طلعة استطلاعية و ١٨ عملية قصف جوى ، و ٩٦ عملية انزال للقوات من الطائرات العمودية ، وأعمال تخريب وانتقام عديدة ضد السكان المدنيين . وقد سجلت القوات العسكرية الأنغولية ٣١ قتيلًا و ٦٥ جريحًا و ٣٨ مفقودًا في العمليات ، بينما فقدت القوات المعادية ٣٩ قتيلًا ، وأسقطت لجنوب افريقيا سبع طائرات ، وثلاث طائرات عمودية .

لذلك فاننا نعتبر أنه من الضروري أن نتسكك بالمواقف التالية لدى دراسة أية قضية من هذه

القضايا .

أولا ، الاعلان المشترك الأنغولي الكهوي يعلن صراحة ودون لبس عن نية السحب التدريجي للقوات الكوبية المرابطة في الأراضي الأنغولية .

ثانيا ، في ٢٢ من نيسان /ابريل ١٩٧٦ ، وبعد شهر من طرد قوات جنوب افريقيا ، وافقت حكومتا أنغولا وكوبا على برنامج لخفض حجم هذه القوات تدريجيا ، وفي أقل من عام كان قد تم خفض القوة الكوبية العسكرية بأكثر من ثلث حجمها . وحوالي نهاية النصف الأول من عام ١٩٧٩ ، قررت الحكومتان مرة أخرى تنفيذ برنامج آخر من أجل خفض التدريجي للقوات الكوبية . ورغم ذلك ، فقد تم إيقاف العمل بالنسبة لهذين البرنامجين بسبب الاعتداءات العسكرية لجنوب افريقيا ضد اقليبي كونن وهيللا وينيفي علينا أن نؤكد أن حكومتنا أنغولا وكوبا قامت بأخذ المبادرة من أجل تنفيذ هذين البرنامجين . ولم تجسر أية حكومة - بما في ذلك حكومة الولايات المتحدة الأمريكية - ولا أية منظمة دولية على أن تقترح علينا القيام بذلك أو على أن تطالبنا به ، فكيف يمكن أن نفهم هذا الاصرار المتعنت لحكومة شمال امريكا حيال هذا الموضوع ، وكيف نفهم أنها لا تدرك أن مثل هذا السلوك يعد تدخلا مشينا في الشؤون الداخلية لبلد مستقل ذي سيادة ؟

ثالثا ، لقد جاء في نفس البيان المشترك :

"عندما تقرر حكومتا أنغولا وكوبا ذلك ، سيتم انسحاب القوات العسكرية الكوبية المرابطة في الأراضي الأنغولية بناء على قرار متسم بالسيادة صادر عن حكومة جمهورية أنغولا الشعبية عندما لا يكون هناك احتمال قائم بشن عدوان أو غزو مسلح . وتؤكد حكومة كوبا من جديد في هذا الصدد أنها سوف تحترم بلا تحفظ أي قرار تتخذه حكومة جمهورية أنغولا الشعبية المتمسكة بالسيادة فيما يتعلق بانسحاب هذه القوات " .

ومرة أخرى نعلن رسميا أمام هذه الجمعية الموقرة عن ما هية نوايانا .

وعلاوة على ذلك ، وأثناء هذه الشهور الثلاثة الأخيرة بذل الممثلون الأمريكيون في مجموعة الاتصال جهودا خاصة للغاية لنشر روح من التفاؤل على نطاق واسع فيما يتعلق بالنتائج التي تم التوصل

اليها حتى الآن في اطار المفاوضات الجارية في نيويورك منذ شهر حزيران /يونيه الماضي . وواقع الأمر أن هذا التفاوض انما هو تفاؤل خادع وعدائي . فهو خادع حيث أنه لم يتحدد بعد النظام الانتخابي الذي سوف يعمل به ، ولم يستقر الرأي النهائي فيما يتعلق بتكوين القوات التابعة للأمم المتحدة ، ولم يوقف اطلاق النار بين منظمة سوابو ونظام بريتوريا ، الذي يمثل نقطة انطلاق أساسية لتنفيذ خطة الأمم المتحدة وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ويبدو لنا أن القرار والخطة بعيدان كل البعد عن التنفيذ وأن ذلك ليس بالأمر الممكن توقعه الآن . وهو عدائي لأن الحكومة الامريكية قد بدأت في مناورة تهدف النسي أن تلقى على عاتق جمهورية أنغولا الشعبية المسؤولية عن التأخير بل وحتى عن عرقلة التوصل الى تسوية ملائمة سريعة لمشكلة استقلال ناميبيا ، وذلك استنادا الى موقف حكومة أنغولا فيما يتعلق بموضوع الربط وموضوع انسحاب القوات الأمية الكوية . ولا شك في أن هذه المناورة انما تشمل مخرجا لهؤلاء الذين قد أصبحوا فعلا أو سوف يصبحون مسؤولين حقا عن عرقلة ذلك .

ومن ثم ، وحيث أن موقف الحكومة الأنغولية موقف شرعي ، فان رؤساء دول وحكومات دول خطط لمواجهة المجتمعين في لوساكا في ٤ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ قد :

" لاحظوا باستياء اذراج الولايات المتحدة الامريكية عنصرا جديدا ، وذلك بسعيهم لخلق رابطة بين المفاوضات من أجل تحقيق استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوية من أنغولا . وفي هذا السياق ، فقد أكد مؤتمر القمة دون أدنى لبس على أهمية الفصل بين عملية تصفية الاستعمار في ناميبيا ، ومرابطة القوات الكوية في أنغولا . ان الاصرار على المحافظة على هذه الرابطة يتعارض وقرار الأمم المتحدة ٤٣٥ (١٩٧٨) روحا ونصا ، ولا يمكن الا أن يمثل حائلا دون بدء عملية المفاوضات . وعلاوة على ذلك ، فان هذا الاصرار يمثل تدخلا في الشؤون الداخلية لأنغولا . ولقد أعربوا في هذا السياق عن كامل تأييدهم للموقف الأنغولي بشأن هذه المسألة الذي حدد بكل وضوح في الاعلان المشترك الصادر عن حكومة جمهورية أنغولا الشعبية وحكومة جمهورية كونا في ٤ شباط /فبراير ١٩٨٢ . ووفقا لذلك ، فقد رفضوا أية محاولة لالقاء عبء المسؤولية على جمهورية أنغولا الشعبية فيما يتعلق بأي تأخير في عملية التوصل الى نتائج نهائية سريعة للمفاوضات المعنية باستقلال ناميبيا . ولقد نددوا بشدة بالاعتداء والغزو اللذين

قامت بهما قوات جنوب افريقيا على أنغولا ، وللبوا نظام بريتوريا بايقاف جميع الأعمال العدوانية وسحب قواتها من أنغولا * .

ولقد اتخذ موقف مماثل أثناء المؤتمر الثالث لرؤساء دول جمهورية انغولا الشعبية ، وجمهورية الرأس الأخضر ، وجمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية ، وجمهورية غينيا - بيساو ، وجمهورية موزامبيق الشعبية ، المنعقد في عاصمة الرأس الأخضر في ٢١ و ٢٢ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ .

فهل لي أن أذكر هذه الجمعية الموقرة بالتضحيات العظيمة التي قدمها شعب أنغولا البطول ، والتمن الباهظ الذي يدفعه في شكل خسائر بشرية بلغت الآلاف وضرر مادي بلغ أكثر من ٧٥ بليون دولار * .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تراوري (مالي) .

اسمحوا لي بأن أذكر الجمعية مرة أخرى بالاقتراحات التي قدمتها حكومة انغولا لبحث موضوع انشاء صندوق دولي للتعمير الوطني لأنغولا في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة برصيد قدره حوالي ٣٠٠ مليون دولار . ومن المؤسف أن هذا الاقتراح العادل لم يحظ بالاهتمام الواجب من قبل هذه المنظمة . وذلك ورغم رجاء مجلس الأمن :

" من الدول الأعضاء ان تقدم على وجه الاستعجال كل المساعدات اللازمة للسياسات جمهورية أنغولا الشعبية وسائر دول خط المواجهة " (قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٥ (١٩٨٠) ، الفقرة ٥)

ودعوته :

" جنوب افريقيا الى دفع تعويض كامل وملائم الى جمهورية انغولا الشعبية عن الأضرار التي وقعت في الأرواح والممتلكات والناشئة عن الأعمال العدوانية " . (نفس المرجع ، الفقرة ٦)

فهل لنا أن نكرر اعرابنا عن أملنا في أن هذا النداء المبرير سوف يجد أذنا صاغية ؟ فلا أجد مجهل الموقف الداخلي في جنوب افريقيا والذي ما زال يتدهور باطراد ، حيث تتفاقم الصراعات داخل نظام الفصل العنصرى والحزب الحاكم أكثر فأكثر في حين يقوم المحاربون الأبطال التابعون للمؤتمر الوطني الأفريقي بمواصلة عمليا تهمة العسكرية والسياسية بثبات وبطولة ؛ وحيث يعترف بجهودهم حتى نظام بريتوريا نفسه ، وقد أدى ذلك الى تصعيد التهديدات والاعتداءات ، وكذلك الى الاستخدام المتزايد لقوات المرتزقة وجطعات من العصابات - التي تديرها جنوب افريقيا وتمولها وتنظمها وتعطي لها الأوامر - ضد جمهورية موزامبيق الشعبية . كما أدى أيضا الى أعمال عدوانية ضد جمهوريات زمبابوى وزامبيا ومملكة ليسوتو . وذلك من شأنه أن يكون جد يرا بالادانات من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تضامنا مع المؤتمر الوطني الإفريقي ودول خط المواجهة .

اما فيما يتعلق بالصحراء الغربية فاننا نؤكد تضامنا الثابت مع الشعب الصحراوى البطول الذى يواصل بقيادة مثله الحقيقي الوحيد جبهة البوليساريو ، مواصلة منتصرة ، كفاحه السليح ضد الاحتلال المغربي لاسترجاع استقلاله التام ووحدة اراضيه . ونحن نرحب بقبول الجمهورية العربية

الصحراوية الديمقراطية ضمن منظمة الوحدة الافريقية ، كما اننا نؤكد اقتناعنا بأنه من الضروري اجراء مفاوضات مباشرة بين طرفي النزاع ، وذلك بحثا عن حل سياسي .

اما فيما يتعلق بالصعوبات المؤقتة التي تشهدها منظمة الوحدة الافريقية فنحن نرى أن أية مشكلات قد تمسنا يجب أن نبحثها نحن وحدنا ، داخل منظماتنا القارية ودون أى تدخل من خارج افريقيا ، كما شاهدنا ذلك أخيرا . ان عدم اتمام الدورة التاسعة والثلاثين العادية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية ومؤتمر القمة التاسع عشر لمنظمة الوحدة الافريقية في طرابلس هو جزء من استراتيجية الامبريالية الامريكية وبعض حلفائها الرامية الى اخضاع أو شل المؤسسات الدولية التي تلعب دورا نشطا في الكفاح من أجل الاستقلال السياسي والاقتصادي للشعب . ونحن مقتنعون تماما بأن هذه الأزمة المؤقتة سوف يتم التغلب عليها عما قريب .

لقد تابعنا بتأثر عميق الأحداث الدموية التي جرت في لبنان . والغزو الوحشي الذي قام به نظام تل أبيب العنصري والفاشي ، بتواطؤ كامل من الادارة الامريكية وسلبية غير مقبولة من دول عربية معينة ، بهدف ابادة الفلسطينيين واللبنانيين في بيروت الغربية ، بالإضافة الى المجازر الوحشية في صبرا وشاتيلا ، التي لا يمكن أن ننساها اطلاقا والتي تستحق بلا جدال تنديدنا الشديد ورد فعل مناسب في الوقت المناسب .

ونحن مقتنعون بشدة بأن الشعب الفلسطيني ومثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية ، سوف يستأنفان المعركة بعد أن كسبا احترام واعجاب جميع اولئك الذين يقفون بجانب الشعوب المكافحة من أجل الاستقلال ، لمقاومتها البطولية خلال الممارك الضارية التي دارت أثناء ٧٥ يوم تاريخيا . ونحن نؤكد تضامنا الثابت مع الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية في مواصلة الكفاح من أجل استرجاع وطنها المغتصب ومن أجل انشاء دولتها المستقلة فيه .

وبعد سبع سنوات من الاحتلال العسكري الاندونيسي يواصل شعب تيمور الشرقية ، بقيادة منظمته الطلابية ومثله الشرعي ، الفريتيليين ، المقاومة البطولية على الرغم من الافتقار الى التضامن من بعض الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز التي يتعين عليها ، من قبيل احترام المبادئ الأساسية لحركة عدم الانحياز أن تعترف بكفاح شعب تيمور الشرقية .

ان عدم قدرة الجيش الاندونيسي في القضاء على الكفاح المسلح الذي يخوضه شعب تيمور

الشرقية يبين لنا رفض هذا الشعب الاندماج أو ضم وطنه الى اندونيسيا. ولن يمكن للخمسة وثلاثين ألف جندي اندونيسي الموجودين في تيمور الشرقية ؛ ولا باللجوء الى القوات المنقولة عن طريق الطائرات العمودية للقضاء على القوات المحاربة التابعة للفريتيلين التي تسيطر على ٧٠ في المائة من الأراضي الوطنية ؛ ولا لغرض الرعب والمجاعة على شعب تيمور الشرقية أن تبذل المشاعر الوطنية لهذا الشعب وتصميمه على النضال . ومع ذلك فان ٢٠٠ ألف شخص قد نبحتهم قوات بلد يزعم انه غير منحاز ، ولم يحارب أبدا ضد الدولة التي كانت تقوم بالادارة أثناء العهد الاستعماري وهي البرتغال .

ان القوات الاندونيسية ، وبالتالي الحكومة الاندونيسية ، تقترف اليوم ابادة بشعة ، من خلال التصفية الجسدية والتمتع الثقافي والترحيل وتوطين آلاف المواطنين من جزيرة جاوا . غير ان هناك بوادر مقاومة في الجيش الاندونيسي ضد المشاركة في عمليات هدفها القضاء على مواطني تيمور الشرقية وثبت ذلك من رفض كنيستين تنفيذ الأوامر ، وهما اليوم معزولتان في احدى جزر البلاد .

وما أن اقتضى الامر البرتغال أن تتخلى عن مسؤولياتها ازاء شعب تيمور الشرقية وعدم نقلها السلطة الى قادة الفريتيلين حتى قامت اندونيسيا بغزو واحتلال جزء من تيمور الشرقية ومشارف العاصمة عسكريا ، حيث فرقها العسكرية ترابط هناك .

ومنذ الدورة الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، فان هذه المنظمة ما برحت تعرب عن قلقها العميق ازاء الموقف السائد في تيمور الشرقية نتيجة لتدخل القوات المسلحة الاندونيسية ، وتطلب من الحكومة الاندونيسية ان تسحب قواتها في أقرب وقت ممكن من هذه الأراضي لتمكين شعب تيمور الشرقية من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال كما ينص على ذلك القرار ٣٤٨٥ (د-٣٠) الصادر عن الجمعية العامة . ويدعو قرارا لمجلس الأمن ٣٨٤ (١٩٧٥) و ٣٨٩ (١٩٧٦) الحكومة الاندونيسية مرة اخرى ، الى سحب قواتها من هذه الأراضي فورا . والقرار ٣٦ / ٥٠ المعتمد في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة يعيد تأكيد نفس المبدأ ويتضمن نفس المطالب . ومع ذلك فان الحكومة الاندونيسية لا تظهر أية علامات تدل على استعدادها لاحترام قرارات الأمم المتحدة . ومن البديهي ان أن جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، ولا سيما الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز ، لن تؤيد الضم الوحشي لتيمور الشرقية الى اندونيسيا ، ذلك البلد الذي لا يحترم قراراتنا .

ولما كانت حكومة البرتغال تبد وراغبة في استئناف مسؤولياتها ، بوصفها دولة كانت تقوم بالادارة في ذلك الاقليم ، فانها ترغب في استعراض اهتمام المجتمع الدولي الى مسألة شعب تيمور الشرقية ، ونون أن نعرب عن تشجيعنا لطلب حكومة البرتغال الذي يهدف الى تحقيق التطلعات المشروعة لشعب جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية .

وفيما يتعلق بالتطورات التي طرأت على الحالة في جمهورية افغانستان الديمقراطية ، وفي جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، وفي جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، وفي جمهورية قبرص ، نكرر الاعراب عن تضامننا الفعال مع قضايا كل منها ومع مواقف حكوماتها وسعيها الى تحقيق حلول عادلة ملائمة .

وفيما يتعلق بأمريكا اللاتينية نؤكد من جديد تضامننا النضالي مع شعب السلفادور ومثليه الشرعيين ؛ وحمى الجبهة الديمقراطية الثورية وجبهة فرايوند ومارتي للتحرير الوطني ، في كفاحهما العادل ضد النظام القائم في السلفادور ، ونرحب بحرارة بالانتصارات التي حققها بالفعل .

ونود أن نجدد الاعراب عن تضامننا مع الشعب الكوبي في ثورته ، ونؤيد جهوده الرامية الى التغلب على التبعات الناجمة عن الحصار الاقتصادي الاجرامي الذي تفرضه الامبريالية الامريكية منتهكة بصورة صارخة حقوق الانسان . ونشجب أعمال العدوان التي ترتكب ضد الشعب الكوبي والتهديدات التي توجه اليه .

كما اننا نحبي العظيمة الثورية لشعبي نيكاراغوا وغرينادا وتصميمها على مواجهة التهديدات الخطيرة الموجهة ضدها .

كذلك فاننا نؤكد تضامننا الفعال مع شعب بورتوريكو ، ونندد بالمناورات الامبريالية التي عن طريق الضغوط السياسية والاقتصادية الجائرة ، منعت ادراج قضية بورتوريكو في جدول أعمال هذه الدورة .

لا أحد يجهل حقيقة أن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وكذلك منظمة الوحدة الافريقية قد اعتمدت العديد من القرارات بشأن استخدام المرتزقة والتنديد بأشطرتهم وتجنيدهم واستخدامهم لأغراض الاخلال باستقرار البلدان النامية ولا سيما في القارة الافريقية . وتأسيسا على حقيقة أن منظمة الوحدة الافريقية قد اعتمدت اتفاقية بشأن تطهير افريقيا من المرتزقة فان جمهورية أنغولا الشعبية ، التي عانت وما زالت تعاني من الأعمال الشريرة للمرتزقة ، فخورة بالاسهام الهام الذي قامت به تلك المنظمة في هذه المعاهدة . ومن الضروري أن تقوم هذه الجمعية العامة ، في أقرب وقت ، باعتماد معاهدة دولية ضد تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم وتوفير تسهيلات العبور لهم . ويحدوني الامل ، في واقع الامر ، أن اللجنة المختصة المعنية بصياغة اتفاقية دولية بشأن المرتزقة ، بموجب قرار الجمعية العامة ٤٨ / ٣٥ ، سوف تفي بمهمتها ، وأن يتم اعتماد تلك الاتفاقية في نهاية المطاف .

هذا وسيحتفل شعب انغولا في الشهر المقبل بالذكرى السابعة للاعلان عن انشاء جمهورية انغولا الشعبية في ظل القيادة الدينامية المثالية للرفيق خوسيه ادواردو دوسانتوس رئيس حزب العمل ورئيس الجمهورية . لقد تم تحقيق انجازات هامة في تدعيم العظيمة الثورية في أنغولا ، واقامة هياكل الحزب وتعزيز الوحدة الوطنية والدفاع الوطني وارساء دعائم المجتمع الاشتراكي في جمهورية انغولا الشعبية . لكننا نجد انه من الضروري أن نسجل هنا أن حكومة انغولا اضطرت - مع الأسف -

الى تخصيص أكبر قدر من مواردها البشرية والمادية للدفاع عن سيادتها ووحدة أراضيها وذلك بسبب أعمال الحدودان الدائمة التي يقوم بها النظام العنصرى الفاشي في بريتوريا . وهذا قد أصاب بالضرر الشديد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تلك الأهداف التي لا سبيل الى تحقيقها الا اذا توقفت الحرب غير المعاندة المفروضة علينا . اننا نريد السلام . ويحدوني الأمل ان يتحقق السلم الذى يتوق اليه شعب أنغولا في العام المقبل .
الكفاح مستمر . والنصر محقق .

السيد فرح (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بسم الله الرحمن الرحيم ،
يسعدني أن أتقدم للرئيس ، بالنيابة عن وفد بلادي ، بالتهنئة لانتخابه رئيسا لهذه الدورة
السابعة والثلاثين للجمعية العامة . ونحن مقتنعون أن صفاته الدبلوماسية وخبرته وثقته العميقة
بجاءت وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ستسمح له بإدارة أعمال هذه الدورة بنجاح .
وأود أن أشيد أيضا بسلفه السفير عصمت كئاني ، من البلد الشقيق ، العراق ،
للطريقة الرائعة التي أدار بها عمل الدورة العادية السابقة ، والدورات الاستثنائية الطارئة .
ويسعدني كذلك أن أشيد أشادة خاصة بالأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كويبار ،
لجهوده الدؤوبة المستمرة لتعزيز السلم والأمن الدوليين . ويسر وفدي أن يعرب له عن تقديره
لعطه الشاق من أجل الحفاظ على مبادئ ميثاق منظمتنا ، وتعزيز التضامن الدولي من أجل
تقدم البشرية وتطورها .

ان الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة تعقد في وقت يتدهور فيه الوضع الدولي
تدهورا مطردا . ان الظروف العالمية المؤذية التي نعيشها تشجع الدولتين العظميين
الرئيسيتين على اكتساب مناطق النفوذ وجعل منافساتهما أكثر حدة . وتستخدم الدولتان
العظيمتان الرئيسيتان تقدمهما الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي لتحقيق أهدافهما ومخططاتهما .
وإزاء هذا الجو المشحون بالتوتر ، مازلنا نشعر بالقلق والهلج بسبب تصعيد حدة
التوترات الذي من شأنه أن يخلق بضع مناطق تنذر بالانفجار في كثير من أنحاء العالم ، وبصفة
خاصة ، في العالم الثالث .

بالرغم من جهود المجتمع الدولي المستمرة ، في السعي من أجل السلام ، فاننا مازلنا
نواجه كل يوم حروبا أكثر تعقيدا وتطورا ، حروب استنزاف ، وحروبا من أجل ابادة الأمم .
ولم نر في التاريخ حروبا بهذه الكثرة في العالم الثالث ، تتسبب في خسائر بشرية ومالية ومادية
كبيرة . ويحدث هذا كأننا هناك خطة رئيسية تستهدف ازالة الموارد الطبيعية للدول النامية
وحرمانها من انطلاقها الاقتصادية .

انها لخيانة تجاه ذلك الجزء من البشرية الذي يعيش في فقر مدقع تحمل التبدد
غير المجدي لكميات كبيرة من الموارد المالية والعلمية والتكنولوجية والبشرية ، بينما يكتب على

ثالثي البشرية أن يعيشا في فقر ، ويعانيان من صعوبات اقتصادية وعدم توازن اجتماعي .
والإضافة الى ذلك هناك عدد كبير من اللاجئين في جميع القارات ، نصفهم في أفريقيا
وهؤلاء اللاجئين تواجههم في الغالب بيئة يضطرون فيها الى الكد من أجل الوفاء بأهم
المتطلبات الأساسية - وهي الغذاء والعناية الطبية والطمأنينة .

ماهي الحكمة الانسانية التي تسمح بهذا التبريد الذي الهدف الأساسي منه تدمير
أفضل ما أنتجت الحضارة العالمية لرفاه البشرية .

لا نستطيع أن نفصل بين الأعمال التي تؤدي الى ضياع هذه الثروة البشرية والمادية ،
عن الأعمال التي تعيق انشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ان العلاقات الاقتصادية الدولية تواجه ، في عصرنا هذا ، أزمة خطيرة تتحول الى
عقبة في طريق المفاوضات بين البلدان الغنية والفقيرة ، التي يعيش عدد منها - أقل البلدان
تقدما - ظروفًا قاسية . علينا أن نتبادل الأفكار وننسق جهودنا في عطفنا الشاق من أجل
حياة أفضل .

بعد ثماني سنوات من العمل المضني أحرز مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار
أهدافه . ان اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار يشكل معلما في تاريخ البشرية .
لقد عزز نجاح هذا المؤتمر مكانة ومصداقية الأمم المتحدة ، التي يمكن أن تشكل اطارا فعالا
لمعالجة جميع المسائل التي تعتبر ذات أهمية حيوية لجميع الدول وللمجتمع الدولي .

لقد تدهور المناخ السياسي والأمني في المحيط الهندي تدهورا كبيرا في الآونة
الأخيرة . وتشعر الدول الساحلية والخلفية بالقلق لزيادة التوتر في المنطقة نتيجة لمنافسة
الدول الكبرى . وتزداد الحاجة العاجلة الحاحا لتنفيذ اعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة
سلم وفقا للقرار ٢٨٣٢ (د - ٢٦) الصادر في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١ . ان حالة
انعدام الأمن وعدم الاستقرار السائدة في المحيط الهندي تتطلب العقد السريع لمؤتمر كولومبو
سري لانكا .

لقد التزمت جمهورية جيوتي ، منذ استقلالها ، بتكريس نفسها للسلم والأمن الدوليين .
ان الأهداف التي حددتها لنفسها هي الوحدة الوطنية والمساواة والسلام .

ووفقا لسياستنا الخارجية القائمة على الحوار والتعاون ، اخترنا أن نعيش في وئام مع جيراننا ، بدون تدخل على الاطلاق في شؤون الغير . ان حيادنا قد انعكس في سياسة عدم الانحياز وحسن الجوار والتعايش السلمي . ولذلك فاننا نحث جميع جيراننا أن يحلوا خلافاتهم بالطرق السلمية ، لأننا على اقتناع من أن حرية الشعوب لا يمكن ضمانها الا عن طريق السلام والاستقرار . علاوة على ذلك ، نحث جميع الزعماء في القرن الافريقي على العمل بجد من أجل ايجاد الظروف المواتية التي تعزز التسامح والتفاهم والثقة بين شعوب هذه المنطقة .

اننا نعطي أهمية كبيرة للتعاون الاقليمي ودون الاقليمي في الميدان الاقتصادي ، واننا على استعداد للقيام بدور فعال في الجهود التي تبذل في هذا المجال وفقا لخطة عمل لاغوس وميثاق عمان الاقتصادي الوطني العربي .

رغم الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها جمهورية جيبوتي ورغم شحة مواردها فقد قبلت عددا كبيرا من اللاجئين . وقد ساءت الحالة بسبب الآثار المدمرة الناجمة عن استمرار الجفاف ، الذي تسبب في تشريد ثلث سكاننا ، الذي فقد كل ما هو ضروري من أجل البقاء . لقد بدأت جمهورية جيبوتي في تدشين برامج شاملة لاهياء وتعصير القطاعات القائمة في مجال اقتصاد الخدمات ، فضلا عن انشاء أساس سليم لاقتصاد منتج ومتنوع عن طريق تطوير القطاعات الجديدة في مجالات الصناعة والزراعة وتربية الحيوان ومصادر الاسماك . وتقدر حكومتي ، التي قررت أن تستخدم كل السبل المتاحة لكي تتخلص من الصعوبات الاقتصادية - الاجتماعية ، معونة البلدان الصديقة للمساعدة في تحقيق هذه الأهداف .

بعد ٣٤ عاما من الحروب الدموية ، بعد ٣٤ عاما من التضحيات ، بعد ٣٤ عاما من الجهود الدؤوبة المستمرة ، أكد المجتمع الدولي لتوه مساندة للقضية الفلسطينية ، باعلانه أنه لا يمكن التوصل الى حل عادل ودائم دون الاعتراف بالحقوق الشرعية والثابتة للشعب الفلسطيني . وانطلاقا من هذا المبدأ ، تمت صياغة اقتراحات معددة لتسوية سلمية شاملة .

ولأسف فإن هذه الجهود من أجل السلام تتعارض مع الطامح السياسية للصهيونيين الذين يرغبون في تصفية القضية الفلسطينية ، والالقاء بها في زوايا النسيان ، لكي يدعموا سياستهم التوسعية . ان هؤلاء الصهاينة لا يرغبون في السماح ، ولا يقبلون أي حديث عن الحقوق الوطنية للفلسطينيين ؛ انهم يريدون أن يدفنوا تحت أنقاض بيروت التطلعات الطبيعية لهذا الشعب ، وليحققوا ذلك فان سادة الحرب الصهاينة دبّروا عدوانا وحشيًا مدمرا ودمويا على لبنان مستخدمين ترسانة الأسلحة المتطورة لتنفيذ النية المعلنة صراحة وهي اباداة الشعب الفلسطيني وتصفية منظمة التحرير الفلسطينية وتدمير هيكلها التنظيمي . ولأكثر من شهرين كان لبنان هدفا للتدمير دون ما شفقة . وتعرضت بيروت المحاصرة المحرومة من الماء ، والغذاء ، والكهرباء ، والأدوية ، والتي تقصف دون انقطاع من الأرض والجو والبحر ، الى محنة لم تعرفها مدينة أخرى منذ الحرب العالمية الثانية .

وخلال النصف الأول من هذا القرن فان النازيين في حملتهم العمياء من أجل التفوق العنصرى قد أخذوا لنفسهم حق تقرير من يتمتع بالحياة ومن يحرم منها . وكرسوا الرعب والمذابح الجماعية كوسيلة لتحقيق هذا الهدف .

وفي النصف الثاني من هذا القرن فان النازيين الجدد من الصهاينة جاءوا بفهموم مشابهة ، رغم أنه محدود في اطاره . انهم يودون أن يختفي الشعب الفلسطيني من الأرض التي عاشوا فوقها منذ الأزل . وبالنسبة للصهاينة فان فلسطين كانت أرضا دون شعب تنتظر المستوطنين المهود لاستعمارها . لقد زيفوا التاريخ ؛ كما يعطون على تغيير الخصائص الطبيعية ، والتكوين الديموغرافي والبناء الهيكلي للأراضي المحتلة حتى لا يتبقى في النهاية أي أثر للتراث الفلسطيني .

ورغم ذلك ، وتحديا للخطة الصهيونية ، فان الواقع الفلسطيني يتأكد من يوم لآخره لأن الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد له ، قد أوضح باصرار لا يكل أنه مستعد للنضال لكي تحيا قضيته .

وقد استلهم الطوك ورؤساء الدول والحكومات العربية القوة من هذا العزم ، وأرادوا بصوت واحد أن تظهر هذه الحقيقة للعيان ، وهي أن يثبتوا للعالم أن السلام العادل

والدائم هدف دافعوا عنه باستمرار ، وأن اسرائيل ترفضه ، وتستمر في رفضه بهـ هدف حرمان شعب كامل من وجوده ومن هويته .

وفي فاس فان القادة العرب قد اتفقوا على مقترحات محددة وواقعية ترمي الى اقامة سلام عادل ودائم في هذه المنطقة . ان هذه المقترحات الواردة فيما أصبح يعرف اليوم بميثاق فاس ، أوجدت الاطار القانوني الذي أنعش الآمال ، دون شك ، لدى أفراد المجتمع الدولي الذين يصممون على ايجاد حل لهذه المشكلة المؤلمة .

وكالعادة فان استجابة بيغين كانت هي اصدار الأوامر بقتل الأطفال والنساء والشيوخ . ومرة أخرى ، تحدياً للرأى العام الدولي ، فان اسرائيل قد كشفت النقاب عن وجهها الحقيقي . ومرة أخرى ، فان بيغين قد طرح جانباً آمال جميع البلدان والشعوب المحبة للسلام وذلك بتنظيم أعمال الابداء في شاتيلا وصبرا .

ان هؤلاء الصهاينة لسوء الحظ قد جعلونا مرة أخرى نعيش مشهداً مأسوياً من مشاهد التاريخ كنا نتمنى أن يكون قد ووري التراب في نورمبرغ ، وتخيلنا أنه قد محي من ذاكرتنا الى الأبد .

وفي مواجهة هذا الموقف الذي يهدد السلم والأمن الدوليين ، وازاء هذه الابداء التي لا يمكن أن تتم بالتأكد دون رضا ودعم دولة عظمى ، وأمام هذه المجزرة التي ذهب ضحيتها الشعبين الفلسطيني واللبناني ، نؤكد من جديد أنه لا يمكن اقامة سلم عادل دون الاعتراف بالحقوق الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطيني ، ودون انسحاب القوات الاسرائيلية من حدود لبنان وكذلك من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك مدينة القدس الشريف .

ان لبنان ، التي كانت جريمتها الوحيدة هي منح الملجأ للفلسطينيين الذين تسبب الارهاب الصهيوني في هروبهم من أرض وطنهم ، يجب ألا تبقى مسرحاً لهذه الحروب والمذابح . ان المجتمع الدولي يجب أن يساند ويؤيد لبنان في استرجاع سيادته ووحدته أراضيـه وأن يساعده في عملية اعادة البناء .

اننا نلاحظ بقلق عميق استمرار الحرب العراقية الايرانية ، رغم الجهود التي بذلها المؤتمر الاسلامي ، وحركة عدم الانحياز والأمم المتحدة .

ونحن نحبي المبادرة الايجابية التي اتخذتها الحكومة العراقية بسحبها قواتها الى الحدود الدولية المعترف بها ، كبادرة يمكن أن تؤدي الى السلام ، وناشد البلديين أن يقوموا بتصفية النزاع بينهما بالطرق السلمية .

ان الموقف في جنوب افريقيا وناميبيا طزال يدعو الى القلق . ولن تزول التوترات والمواجهات أو يستقر السلام في المنطقة طالما لم يتحقق القضاء على الفصل العنصرى ولم تتحرر الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا . ان الفصل العنصرى يجب أن يشجب دون تردد وأن تقدم جميع الوسائل السياسية والدبلوماسية والمعنوية والمادية الى جبهات التحرير . ان شعبي جنوب افريقيا وناميبيا لهما الحق في استخدام جميع الأساليب - بما في ذلك النضال المسلح - ضد ممارسات العزل العنصرى والعنصرية والتمييز العنصرى وضد أعمال الابداء الجماعية والاستغلال .

ونحن نندد بقوة بسياسة اقامة البانتوستانات التي يمارسها نظام بريتوريا ، كما نشجب أعمال الارهاب الاجرامية وأعمال العدوان المسلح ضد البلدان المستقلة المجاورة . ونقرر أن بلدان خط المواجهة لها الحق المشروع في حماية نفسها من تكرار أعمال الاخافة والعدوان التي يدبرها نظام جنوب افريقيا الذى يستهدف اثناء عدم الاستقرار بين هذه الدول ، حتى يضعفها معنويا ويضعف جهودها المادية لمعاونة شعبي جنوب افريقيا وناميبيا وحركات التحرر الوطنى بهما .

ان بريتوريا قد بينت بوضوح طابعها العدواني بقيامها بتكديس الأسلحة وغيرها من وسائل القمع ، وبقيامها بالحصول على القدرة النووية ، وبالتعاونها المستمر مع اسرائيل على المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية .

ومن المؤسف أن جنوب افريقيا ، رغم المناشذات المتكررة من جانب المجتمع الدولى ، تواصل ممارسة الفصل العنصرى في تحد وانتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة ولللاعلان العالمى لحقوق الانسان .

ان قضية ناميبيا لا تزال دون حل بسبب الاحتلال غير القانونى من جانب نظام جنوب افريقيا الذى ينكر على الشعب الناميبى الحق في ممارسة حقّه غير القابل للتصرف فى تقرير المصير والاستقلال ، رغم قرارات الأمم المتحدة . ان هذه الحقيقة تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين .

ان النظام العنصرى فى برىٲورها ىحاول من خلال أنشطته السىاسىة والاقتصادىة
والعسكرىة أن ىمنع نامىبىا من الحصول على الاستقلال . ان سىاسة التعاون مع نظام الفصل
العنصرى فى جنوب افرىقىا انما تضرّ وتخدع النضال المشروع للشعب النامىبى للحصول على
حرىته .

وعلى الأمم المتحدة أن تعمل على احترام مقرراتها من جانب جنوب افرىقىا . وعلى
الأمم المتحدة أن تحدّث المجتمع الدولى من مناورات جنوب افرىقىا الرامىة الى تقوىض الحادرات
السلمىة التى تمهد الطرىق الى استقلال نامىبىا .

اننا نشيد بالمبادرات المتخذة من قبل المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا (سوابو) ،
الممثل الوحيد والشرعي لشعب ناميبيا ، لتيسير المفاوضات الجارية ، وكذلك استعدادها
الدائم للمشاركة في الانتخابات الحرة والعادلة في ناميبيا وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة
عن الأمم المتحدة .

ان جمهورية جيوتي تعتبر أن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) يشكل القاعد
الوحيدة المقبولة للمفاوضات حول الانتقال السلمي الذي يؤدي بنا ميبيا الى الحرية والاستقلال .
ويحدونا الأمل في أن جميع الاطراف المعنية بالأمر سوف تتعاون بطريقة استشارية لتطبيق
هذا القرار .

أما فيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية فان حكومتي تؤيد الجهود الجذولة من قبل
منظمة الوحدة الافريقية ، وذلك بغية ايجاد حل عادل ودائم لهذه المسألة ، وترحب أيضا
بالاجراءات المتخذة من أجل تنظيم استفتاء يمكن شعب الصحراء الغربية من الاعراب عن
ارادته بحرية وديمقراطية وممارسة حقه في تقرير المصير .

وعلى الرغم من أننا نؤيد مبدأ تقرير المصير بالنسبة للشعب الصحراوي ، فاننا نؤكد
أن قرار رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الافريقية المتخذ في نيروبي هو القرار الوحيد
المقبول .

ودون وحدة ، فان افريقيا - بما تواجهه من صعوبات اقتصادية وعدم استقرار اجتماعي ،
سوف تبقى تحت رحمة التأثيرات الأجنبية والمساومة السياسية والاستغلال الاقتصادي . ان
الافتقار الى الوحدة سوف يضعف مساعدة البلدان المستقلة في افريقيا الى البلدان التي
لا تزال ترزح تحت نير الاستعمار .

ولمدة طويلة لا تزال تشاد مسرحا للحروب الوطيسية التي دمّرت مواردها البشرية
والمادية والتي هددت وحدتها وسيادتها ووحدة أراضيها . ولذلك فاننا نناشد جميع
القوات المتواجدة فيها أن تجرى حوارا بناءً ، ونطلب منها أن تتحد . اننا نعتقد أنه بغير
هذه الطريقة لا يمكن أن توقف الاعتداءات وأن النظام والسلم والأمن لا يمكن أن يحلوا من
جديد . ونحن نأمل أن الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية سوف تعملان معا للتوصل
الى هذا الهدف وستقدّمان مساعداتهما بغية اعادة تشييد هذا البلد .

وفيما يتعلق بأفغانستان فان حكومتى تعرب عن قلقها العميق ازاء الاحتلال العسكرى لهذا البلد ، على الرغم من النداءات المتكررة للمجتمع الدولي المطالبة بالانسحاب الفورى وغير المشروط للقوات الأجنبية . ونحن نؤكد ندائنا من جديد من أجل الانسحاب الفورى والشامل لجميع القوات الأجنبية من أفغانستان بغية تمكين شعبها من ممارسة حقّه في انتخاب حكومتها .

ونحن نؤيد حلا سياسيا شاملا يقوم على أساس الاحترام الكامل للاستقلال والسيادة ووحدة أراضي أفغانستان وعدم انحيازها .

ان الموقف في كبتوشيا لا يزال مشكلة تشغل حكومتى التى تعارض بشدة التدخل المسلح الأجنبي وتواجد قوات أجنبية في كبتوشيا . فوجود قوات أجنبية لا يسمح بأى شكل لشعب كبتوشيا بأن يعرب عن ارادته في الانتخابات الحرة . ومن ثم ، فاننا نؤكد الضرورة الحتمية لانسحاب جميع القوات الأجنبية من كبتوشيا .

وفيما يتعلق بمسألة كوريا فان حكومتى تعتقد اعتقادا راسخا بأن المفاوضات فيما بين الكوريتين تشكّل الوسيلة السياسية الوحيدة بغية حل جميع المشاكل التى تولدت بسبب التقسيم السياسى لهذا البلد . ان الاستئناف الجبر للحوار يبدولنا ضروريا بغية مواجهة الحاجة المستعجلة للتخفيف من مناخ التوتر ، واستعادة الثقة المتبادلة ، واحلال السلم الدائم فى شبه الجزيرة الكورية ، الذى يمكن أن يؤدى في نهاية المطاف الى حل يقبله الشعب الكورى .

ونحن مقتنعون بأن الأمم المتحدة لا تزال المحفل الوحيد والمناسب لنشر أفكارنا لأننا جميعا هنا نشترك في نفس الرغبة ونبذل نفس الجهود لكي نحافظ على المثل النبيلة الواردة في ميثاقنا . وبالفعل ، فان الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة هو الدفاع عن القضية التى من أجلها مات الملايين من الأشخاص ، ألا وهى قضية الدفاع عن كرامة الانسان في صورتها الثقافية والسياسية .

ومع الأسف ، فان العالم يمرّ حاليا بأزمات خطيرة قد تهدد السلم والأمن اذا لم نجد لها حلولا . وهذه الأزمات خطيرة بشكل خاص لأنها تخفض بدرجة كبيرة قدرة عطل منظومة الأمم المتحدة ، وأكثر من ذلك فانها تهدد المثل التى من أجلها تم وضع ميثاقنا .

ونحن نعني هنا مجازر شاتيللا وصبرا ؛ وبالفصل العنصرى الذى أصبح اختيارا سياسيا ؛ واحتلال البلدان باستعمال القوة . ألم يكن التهديد واطلاق الرصاص على الأبرياء في المعسكرات ومعاملة الأشخاص على أنهم دون البشر هو الذى دعانا الى انشاء منظمنا غداة الحرب العالمية الثانية ؟

اننى أود في النهاية أن أتمنى النجاح الكامل لأعمال الدورة السابعة والثلاثين . وانى أعدكم باسهام ايجابي من وفدى . اننى ما زلت متيقنا من جانبي من أن جميع الأمم الممثلة هنا سوف تتحمل مسؤولياتها بغية الاستجابة الى آمال الملايين من الأشخاص الذين يتطلعون بأعينهم اليها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد استمعنا الى المتكلم الأخير لعصر هذا اليوم . وقد طلب أحد الممثلين ممارسة حقه في الرد . هل لي أن أذكر الأعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١ / ٣٤ فان البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد يجب أن تقتصر على عشر دقائق ويجب أن تلقيها الوفود من مقاعدها . أعطي الكلمة الآن لممثل غيانا .

السيد سنكلير (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان السيد الموقر وزير خارجية فنزويلا في البيان الذى أدلى به يوم الاثنين الماضي حاول بصورة مسهبة أن يبرر مطالبة بلده بأربعة أخماس أراضي غيانا ، وآخذ الكلمة اليوم لممارسة حقي في الرد ، لأن بيان فنزويلا كان مفعما بالتشويه والمفالطات والتحريف .

فقد لاحظ وفدى أن ما أعلنه وزير خارجية فنزويلا عن التزامها بحل سلمي للخلاف ورغبتها في :

" ان نبقي وأن نطور مع شعب غيانا أوثق علاقات الصداقة والتعاون والتضامن " .

(A/37/PV.5 ، ص ٥١)

وقد لاحظنا أنه أكد بفخر أن فنزويلا خلال ١٧٢ عاما من حياتها المستقلة :
" لم تدخل أبدا في حرب ولا في مواجهة عسكرية مع أى من جيرانها " . (المرجع

(نفسه)

اننا في غيانا لا نحكم على نوابنا فنزويلا السلمية بناءً على أقوالها ولكننا نحكم عليها بناءً على أفعالها . وحتى في اللحظة التي أتحدث فيها الآن فان فنزويلا تحتل أراض تخص غيانا احتلالاً عسكرياً . وقد تم الاستيلاء على هذه الأراضي بقوة السلاح في عام ١٩٦٦ . وقد وقع عمل العدوان هذا ، علاوة على ذلك ، بعد مضي بضعة أشهر فقط على عقد اتفاق جنيف الذي التزم بموجبه الطرفان ، بما فيهما فنزويلا ، بالتماس حل سلمي . وما يتم بمغزى خاص هو أن هذا العدوان لم يقع في الوقت الذي كان فيه البريطانيون موجودين في الاقليم ، بل انتظرت فنزويلا حتى رحيل البريطانيين لاحتلال جزء من أراضينا .

ان فنزويلا التي نعرفها هي فنزويلا التي تنتهك وحداتها المسلحة مرارا سيادة غيانا وسلامتها الاقليمية . ولقد اضطررنا في مناسبتين هذا العام الى استرعا انتباه الأمين العام لهذه الانتهاكات . ان فنزويلا التي نعرفها هي فنزويلا التي وجهت كتابا الى البنك الدولي تعترض فيه على انشاء وتمويل مشروع انماي كبير في غيانا ، وهو مشروعنا لتوريد الطاقة الكهربائية . كل ذلك كوسيلة للضغط علينا للاذعان لمطالبها الاقليمية .

هذه مجرد بضعة أمثلة من الأمثلة العديدة على الضغوط العسكرية والسياسية والاقتصادية التي نواجهها من جانب فنزويلا . كيف يمكن أن نوفق بين اعلان الوزير للتنمية السلمية وعلاقات الصداقة وبين أعمال العدوان هذه ؟ ومع ذلك ، يتهم الوزير غيانا برسم صورة لفنزويلا كبلد معتد لا يكثر بالقوانين ولا بالعدالة ولا بالتضامن الذي ينبغي أن يسود بين البلدان التي تسعى من أجل التنمية . اننا لسنا في حاجة الى رسم هذه الصورة حينما تقوم فنزويلا ذاتها بفعل ذلك جيدا . ان فنزويلا بسلوكها منذ ١٩٦٦ لم ترسم صورة فحسب ، بل أكدت حقيقة بلد عدواني . ان جشع فنزويلا ومطامحها الاقليمية ازاء غيانا لا تخفى على أحد ، وهي أمر يعرفه الجميع . وفي الأسبوع الماضي فحسب ، استرعت هذه الأمور انتباه صحيفة النيويورك تايمز ليومين متتاليين .

لقد قيل لنا ان الحدود البرية لفنزويلا مع كولومبيا والبرازيل قد حددت بوسائل سلمية . وان حدود فنزويلا مع غيانا قد حددت أيضا بوسائل سلمية . فلقد دخلت فنزويلا بحرية فسي اتفاق مع المملكة المتحدة في ١٨٩٧ لعرض خلافهما بشأن الأرض على هيئة تحكيم دولية ، واتفقتا طبقا لأحكام اتفاق ١٨٩٧ على قبول حكم هيئة التحكيم بوصفه " التسوية الكاملة والنهائية التامة " . لقد صدر هذا الحكم بناء على اتفاق تم التوصل اليه بالاجماع في ١٨٩٩ . وعلى أساس ذلك الحكم تعاون مفاوضون من فنزويلا وبريطانيا في الفترة ما بين ١٩٠١ و ١٩٠٥ على ضمان مطابقة الحدود على الأرض بكل تفصيل ذي صلة مع شروط حكم ١٨٩٩ . هذه الحدود هي التي أعطت غيانا شكلها الجغرافي الحالي . انها تلك الحدود التي قبلتها فنزويلا طوال اكثر من قرن ونصف الى أن أعادت تأكيد مطلبها في الستينات . ان فنزويلا ، بارسالها

قواتها عبر تلك الحدود في ١٩٦٦ هـ. قد أفصحنا عن اعتزامها على الضغط على غيانا بوسائل عسكرية لاعادة رسم تلك الحدود .

ان الوزير الفنزويلي يصر على وصف عملية التحكيم في ١٨٩٩ بأنها " مهزلة قانونية " لم يسبق لها مثل " ويكرر هجته بشأن عدم وجود قضاة أو محامين من فنزويلا . لقد اختار الرئيس الفنزويلي ممثل فنزويلا في جلسات الاستماع التي عقدتها المحكمة . ولقد أتاحت له الفرصة لانتقاء قاض أو محام من فنزويلا . لكنه رأى من الأفضل أن تمثل مصالح فنزويلا بواسطة كبير قضاة المحكمة العليا في الولايات المتحدة . ولم يحتج أي فنزويلي في ذلك الوقت على ذلك الترتيب . وهكذا . عندما يخبرنا الوزير الفنزويلي بأنه لم يكن هناك قضاة أو محامون من فنزويلا في المحكمة ، فهو يعلق على القرار السيادي الذي اتخذته رئيسه في ذلك الوقت .

وعلى أي حال ، ألا يوجد ثمة مغزى في أن فنزويلا تأتي الى هذه الجمعية وتحاول تأكيد أن حكم ١٨٩٩ هو مهزلة قانونية ، في الوقت الذي ترفض فيه اقتراحنا الذي قد مناهه في اطار اتفاق جنيف بالتماس تسوية سلمية عن طريق محكمة العدل الدولية ؟ وفي الحقيقة فقد أشير الخلاف برمته عندما دفعت فنزويلا بالحجة القائلة بأن الحكم ليس له مفعول قانوني . ومع ذلك ، فان فنزويلا لا تريد المشول أمام المحكمة الدولية . وليست هناك حاجة الى سعة خيال لنرى سبب ذلك .

لقد شككت فنزويلا في حسن نية غيانا في التماس حل تفاوضي سلمي . فقد ذكر الوزير " ان التزام فنزويلا وغيانا بالتفاوض لحل خلافاتهما ليس مجرد ضرورة أخلاقية وليس مجرد واجب بموجب القانون الدولي ، بل يعتبر في هذه الحالة بالذات التزاما عقد بحرية في الاتفاق الذي تم توقيعه في جنيف في ١٧ شباط/فبراير ١٩٦٦ .

ومن الثابت تاريخيا أن غيانا ما فتئت مستعدة لاجراء حوار مع فنزويلا بشأن جميع المسائل المتصلة بالنهوض بالتعاون والتفاهم والسلم بين بلدينا المتجاورين . وبهذه الروح ، قبل رئيس بلادي الدعوة التي وجهت اليه في العام العاشر لزيارة فنزويلا . ولكن أية مناقشات دبلوماسية ينبغي أن تكون منفصلة ومتميزة عن مسألة انتقاء وسيلة

من وسائل التسوية السلمية ، كما يقضي بذلك اتفاق جنيف الذي وقعه بلدانا
في ١٩٦٦ .

لقد اقترحت فنزويلا اجراء مفاوضات بموجب حقها السيادي طبقا لاتفاق جنيف .
وقد اقترحت غيانا بعد بحث متأن ، تسوية قانونية وفقا لحقوقها المتكافئة في السيادة . ان اتفاق
جنيف لا يولي المفاوضات أية أهمية . ويجب أن يحظى اختيار الوسيلة بموافقة الطرفين ولا يتعلق
بالقرار الانفرادي من جانب طرف أو آخر . ولذلك ، ترفض غيانا أية تلميحات الى تلكؤها
في التفاوض .

انني أؤكد من جديد التزام غيانا بالتسوية السلمية مع فنزويلا ونظام للعلاقات معها
يقوم على أساس السلم والوثام وحسن الجوار . اننا بلد صغير وفقير وضعيف عسكريا . لكن
فنزويلا لن ترهبنا . اننا نطالب باحترام استقلالنا وسيادتنا وسلامتنا الاقليمية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أعطي الكلمة لممثل فنزويلا .

السيد بهريز غويريرو (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد استمعنا

الى البيان الذي أدلى به ممثل غيانا ممارسة لحقه في الرد . واننا نود أن نحتفظ بحق التكلم
في وقت لاحق ، ممارسة لحقنا في الرد .

رفعت الجلسة الساعة ١٩ / ١